المكتبة
2761
800/853/1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي لميلة
عبد الحفيظ بوالصوف

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

رؤية تمام حسان في دراسة النظام النحوي من خلال كتابه اللغة العربية معناها ومبناها

مذكرة معدة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الليسانس

الشعبة: لغة وأدب عربي

التخصص: لغة

إعداد الطالب(ة):
*- رانية بوشامة
*- نسرين بوشارف

إشراف الأستاذ(ة):
الجيلالي جقال

السنة الجامعية: **2015/2014**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي لميلة
عبد الحفيظ بوالصوف

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

رؤية تمام حسان في دراسة النظام النحوي من خلال كتابه اللغة العربية معناها ومبناها

مذكرة معدة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الليسانس

الشعبة: لغة وأدب عربي

التخصص: لغة

إعداد الطالب(ة):
*- رانية بوشامة
*- نسرين بوشارف

إشراف الأستاذ(ة):
الجيلالي جقال

السنة الجامعية: **2015/2014**

شكرنا وتقديرنا واحترامنا الكبير الى أساتذة مشوارنا الدراسي وبخاصة أساتذة معهد الآداب واللغات.

الى جميع الطلبة ... دفعة 2015

الى الأساتذة الذين أعانونا وأفادونا في إعداد هذه المذكرة.

وعلينا أن نتقدم بجزيل الشكر الى مدير الجامعة ومدير المعهد وكل المسؤولين في المعهد.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى من أشرف علينا على إنجاز هذا البحث ...

الى من فضلنا على الكثير وتحملنا الى آخر لحظة ...

الى من منحنا من وقته، جهده وصبره الكثير وأطال البقاء ...

الى من كان في قمة ورمز العطاء ...

الى من كان السند الدائم لنا في هذا المشوار ...

الى الأستاذ الأعز والأنبل "الجيلالي جقال"

إهداء

إلى أعز وأحن على قلبي ...

إلى من سهرت الليال وحملت معي أعباء همومي ...

إلى ست الحبايب وأغلاها وأطيبها ... أمي

إلى من منحني الأمان طيلة حياتي ...

إلى الذي علمني كيف أكون وأحس تربيتي ...

إلى من كان سندي المادي والمعنوي ولم يبخل عليا بشيء يملكه ...

إلى رمز العطاء والعطاء ... أبي

إلى أعز إخوتي وأخواتي الذين منحوني محبتهم: راضية، علي، فائزة، عمار.

إلى روح جدي وجدتي الطاهرين.

إلى جميع خالاتي وأخوالي وأولادهم خاصة: أمين

إلى جميع أعمامي وعماتي وأولادهم.

إلى من تمنتهم أن يبقوا في ذاكرتي إلى آخر لحظة ... نسرين، نبيل.

إلى جميع الصديقات اللواتي صادفتهن طوال عمري.

إلى كل القصص والمغامرات التي عشتها في حياتي.

أهدي ثمرة جهدي

رانية

إلى من قال فيهما المولى عز وجل:

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

سورة الإسراء: الآية 23.

إلى من كانت سندي في الحياة ورمزا للحنان و التضحية إلى الشمعة التي أنارت درب حياتي وزرعت الحب في قلبي.

إلى من ألبستني خصال العفة والطهارة وغمرتني بالعطف والحنان إلى منبع الحب وشاطئ الأمان وبلسم الآلام "أمي الغالية حفظها الله"

من علمني كيف أكون للعلم طالبة وللحياة متحدية وعلمني معنى الكفاح و السعي للنجاح إلى مثلي الأعلى في هذه الحياة وقدوتي الأسمى "أبي العزيز حفظه الله".

إلى جدتي أطال الله في عمرها.

إلى جميع من أحبني بصدق إلى كل من ساعدني ولو بالكلمة الطيبة خاصة أمي وأبي وكل من أحبه قلبي أهدي ثمرة جهدي هذه إلى:

إلى إخوتي حفظهم الله: أخي "شعبان" وزوجته " كريمة" وخاصة ابنتيهما "دعاء"، "رؤى". أخي عبد الله" وزوجته "نوال"

وإهداء خاص إلى أخواي "عمار"، "عنتر" إلى أختي بسمة حياتي:

"نوال" وزوجها " كمال" وخاصة إلى ولديهما "إسلام"، "أماني"، "خولة" وزوجها "فؤاد".

إلى عمتي وزوجها، عمي وزوجته خاصة أولادهم سهام، محمد كوثر إلى خالي وخالاتي خاصة بناتهم: أميرة، عبلة، رانية، مرام، سندس، لجين.

إلى عائلة عمي الربيع وزوجته وأولادهم خاصة هاجر وابنتها رغد.

من كانت معي في كل لحظة في مشواري الدراسي وشاركتني هذا العمل صديقتي الغالية رانية إلى من كانت مثل الأخت الصغرى عائشة حفظها الله.

إلى كل الصديقات والأصدقاء

سماء رحمها الله، فوزية، وسام، جازية، آمنة، نهاد، مريم، مريم، كريمة، خديجة، فيروز، هنية، نريمان، رندى، أميرة، حليمة، أميرة، ابتسام،

إسلام.

وأسقطهم قلمي

نسرين

خطة البحث

مقدمة

مدخل: تمام حسان: جهوده العلمية، منهجه ومصادره.

أولا: مساره العلمي.

ثانيا: منهجه ومصادره.

الفصل الأول: مفهوم النظام النحوي عند تمام حسان وجذور نظرية القرائن.

المبحث الأول: مفهوم النظام النحوي عند تمام حسان.

المبحث الثاني: جذور نظرية القرائن.

أولا: نظرية النظم عند عبد القادر الجرجاني.

ثانيا: التعليق.

المبحث الثالث: مفهوم القرينة.

الفصل الثاني: عرض القرائن النحوية وضبط مصطلح التسمية.

المبحث الأول: ضبط تسمية الدراسة.

المبحث الثاني: عرض القرائن النحوية.

أولا: القرائن المعنوية.

ثانيا: القرائن اللفظية

المبحث الثالث: مبادئ نظرية القرائن.

أولا: مبدأ تضافر القرائن.

ثانيا: مبدأ الترخص في القرائن النحوية.

خاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

مقدمة

تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا، والحمد لله الذي هدانا وأخرجنا من الظلمات إلى النور، وصلى الله على نبينا محمد الذي نزل القرآن العظيم بلسانه لسانا عربيا مبينا، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، اللهم صل على محمد وعلى أبويه إبراهيم وإسماعيل وسلم تسليما كثيرا، اللهم اغفر لنا وارحمنا وأنت خير الراحمين.

وبعد:

لقد درس النحاة النحو بناء على نظرية العامل، إذ تتلخص هذه النظرية في وجود عوامل ومعمولات، ويقابلها هوامل ومهملات، ولا يمكن أن نفصل هذه الظاهرة عن ظواهر النحو الكبرى كظاهرة الإعراب، إذ يعرف الإعراب بأنه أثر يجلبه العامل، فكل حركة من حركاته وكل علامة من علاماته إنما تجيء تبعا لعامل في الجملة، ولما ربط النحاة القدامى فهم الظاهر اللغوية، والمعاني بالإعراب وجعلوه أساسا تجلبه العوامل، بدا للدارسين المحدثين أن العامل قاصر عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها، لذا طرحوا فكرة القرائن النحوية أو قرائن التعليق لفهم المعنى بدلا من العوامل، ومن بين هؤلاء تمام حسان الذي أولى عناية بالغة بنظرية القرائن، وبأنها تغني عن فكرة العامل الذي قال بها النحاة.

وإننا منذ السنوات الماضية كنا نتوق للبحث في هذا الموضوع نظرا لأهميته وما إن حظينا بفرصة الدراسة في تخصص النظام النحوي حتى اهتبلنا هذه الفرصة السانحة لنبحث في الموضوع الذي شغل بالنا وأولياه اهتمامنا، وهو موضوع يستقطب أحد الباحثين المحدثين الذين تناولوا التراث النحوي العربي ويتمثل في تمام حسان ولتحقيق هذه البغية عنونا موضوع بحثنا بـــ "رؤية تمام حسان في دراسة النظام النحوي" من خلال كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" ومن بين الأسباب التي حفزتنا ودفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع:

- ما قيل حول هذه النظرية، فلا يكاد يخلو كتاب من الكتب اللغوية من الحديث عنها سواء من قريب أو من بعيد، فأردنا أن نطلع على هذه النظرية.
- تكتسي جهود تمام حسان النحوية أهميةً كبيرة، لأن صاحبها يعد من اللسانيين الرواد الذين نهلوا اللسانيات الحديثة من معنيها، إضافة إلى محاولته تطبيق تلك المفاهيم على التراث اللغوي العربي وقد تمحورت إشكالية هذا البحث فيما يلي:
- لقد عرف تمام حسان بدراسته للقرائن النحوية فما المقصود بها؟ وهل لهذه الدراسة جذور في التراث العربي؟ وتحت أي تسمية؟
- ما هو موقف تمام حسان من القضايا النحوية التي أثارت اختلافا بين الدارسين كقضية العامل؟ ما معنى النظام وهل يعني تضافر القرائن؟

وأما المنهج الذي التزمناه في هذا البحث فهو المنهج الوصفي المزامل بإجراء التحليل، وقد تطلبت الإجابة عن التساؤلات سالفة الذكر رسم خطة تتمثل في فصلين، يسبقهما مدخل، وتقفوهما خاتمة.

أما التمهيد فتناولنا لمحة عن حياة تمام ومساره العلمي ومنهجه ومصادره، وأما الفصل الأول فأخذنا فيه مفهوم النظام النحو وعلاقته بنظرية القرائن النحوية، أما الفصل الثاني فعرضنا فيه القرائن النحوية عند تمام حسان اللفظية منها والمعنوية إضافة إلى مبادئ القرائن النحوية، أما الخاتمة فقد جاءت جامعة لأهم النتائج التي أثمره فصلي البحث، وقد واجهتنا بعض الصعوبات فكانت سدا في طريق إنجازنا لهذا الموضوع من أبرزها:

- صعوبة ترتيب المادة التي جمعناها، خاصة وأننا نقوم بهذا البحث لأول مرة.
- قلة المصادر والمراجع في مكتبة الجامعة وصعوبة التعامل مع بعضها، وقد استدعى إنجاز هذا البحث الاستعانة بعدة مراجع لعل أبرزها: كتاب اللغة العربية

معناها ومبناها لتمام حسان، وكتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، تمام حسان رائدا لغويا لعبد الرحمن حسن العارف وغرها.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجم الجزيل إلى أستاذنا المشرف الذي رافق خطوات البحث منذ أن كان فكرة وإلى أن عرف طريقه إلى الوجود، كما نشكره على النصائح والتوجيهات العلمية التي أمدنا بها في سبيل إنجازه.

ونسدي شكرنا وعرفاننا إلى أساتذتنا الأفاضل الذين أشرفوا علينا بالتدريس في السنوات التي خلت إلى كل من أفادنا بعلمه وأخلاقه وتعامله الحسن معنا طيلة سنوات الدراسة، إلى كل من أعاننا بكتاب أو مجلة أو بكلمة طيبة مشجعة، ونرجو أن يكون هذا البحث أحد اللبنات التي تساهم في تحليل الدراسات النحوية العربية الحديثة، ونسأل الله تعالى التوفيق والعون والسداد، هو ولي ذلك والقادر عليه.

مدخل

تمام حسان جهوده العلمية، منهجه ومصادره

أولا: مساره العلمي

ثانيا: منهجه ومصادره

أولا :

1/ مساره العلمـــي:

لعل للدراسات العلمية عدة اتجاهات بعضها ما يبحث قضية لغوية يستقطبها ويركز عليها من أجل الوصول إلى نتائج تحاول الإجابة عن الإشكالية التي انطلقت منها وصنف أخر يتناول جهود لساني معين متناولا القضايا اللغوية التي بحثها وناقشها أو يتناول أرائه وأفكاره في مستوى محدد من مستويات الدراسة اللغوية.

والموضوع الذي يتناوله هذا البحث يدخل في الجانب الثاني، فهو يتناول شخصية لغوية وهي **تمام حسّان** مصوبا النظر إلى فكره النحوي بالدراسة.

وقد بدا لنا أن نستهل هذا المدخل بالمسار العلمي **لتمام حسان** دون التطرق لكل تفاصيل سيرته لأن عرضها ليس غاية في حد ذاته بل هو مدخل ووسيلة تستجلب للوقوف على النتاج العلمي للغوي المراد الوصول إليه بالدراسة من أجل أن يكون القارئ على تصور عام لجهود هذا اللغوي العلمي ولبيان مدى أحقيتها للدراسة والتحليل.

في اليوم التاسع والعشرين من شهر يناير سنة **1918** م ولد تمام حسان عمر محمد داوود بقرية الكرنك قنا إحدى محافظات صعيد مصر وقد دخل الكُتَاب حتى أتم به حفظ القرآن الكريم وتجويده على قراءة حفص سنة **1929** م والتحق بالمعهد الديني الأزهري في السنة الدراسية **1930-1931** م وحصل فيه على الشهادة الابتدائية الأزهرية سنة **1934** م وعلى الشهادة الثانوية سنة **1939** م [1]

وواصل تمام حسان درب التعلم ملتحقا بمدرسة دار العلوم العليا – وهي الآن كلية دار العلوم بجامعة القاهرة – وحصل على دبلومها في اللغة العربية سنة 1943م.

وقد تم إيفاده في بعثة طلابية إلى جامعة لندن سنة **1946** م وهناك تخصص في اللسانيات بمشورة من إبراهيم أنيس وكان أول عمل سعى فيه حين وصوله إلى الجامعة اللندنية هو الإنكباب على تعلم اللغة الإنجليزية وتم إتقانها بعد عام من التحاقه بالجامعة، وقد انتظم في الدراسة بمعهد الدراسات الشرقية والإفريقية التابع لهذه الجامعة.

---

1 عبد الرحمن حسن عارف وآخرون: تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، ط1، سنة 2002م، ص: 13.

وقد توجت دراسته بها بحصوله في سنة **1949** م على شهادة الماجيستير في اللسانيات العامة، فرع الأصوات اللغوية وكان موضوع دراسته منصبا على لهجة من اللهجات المصرية وعنوانها " دراسة صوتية للهجة الكرنك في صعيد مصر" وفي عام **1952** م حصل تمام حسان على درجة الدكتوراه من الجامعة اللندنية نفسها وقد كانت أطروحته مندرجة في الدراسة الصوتية إذ درس فيها لهجة عدن، وهي إحدى اللهجات اليمنية وجاء عنوان الدراسة موسوما ب: " دراسة صوتية فونولوجية للهجة عدن في جنوب بلاد العرب".[1]

2/ نشـــاطه العلمـــي:

لقد توزع النشاط العلمي للدكتور تمام حسّان بصفة عامة إلى ثلاثة مجالات رئيسية وهي:

1- تأليف الكتب.

2- الأعمال المترجمة.

3- المقالات والبحوث.

وسنذكر عناوين بعض ما جاء تحت كل مجال من هذه المجالات الثلاثة:

1ـ تأليف الكتب:

لقد ألف تمام حسّان مجموعة من الكتب بعد عودته مع البعثة الطلابية التي درست بالجامعة اللندنية (إنجلترا) إلى مصر، ومن بين مؤلفاته:[2]

1.مناهج البحث في اللغة.

2.اللغة بين المعيارية والوصفية.

3.اللغة العربية معناها ومبناها.

4.الأصول دراسة ابستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي.

5.التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها.

6.مقالات في اللغة والأدب.

7.البيان في روائع القرآن.

---

[1] عبد الرحمن حسن العارف و آخرون: تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، ط1، سنة 2002م، ص: 13.

[2] المصدر نفسه، ص: 17، 22 .

8.الخلاصة النحوية

لقد ترجم الأستاذ تمام بعض الكتب إلى اللغة العربية، مستثمرا في ذلك تمكنه من اللغة الإنجليزية، وقد تضمنت تلك الكتب مناهج علمية متعددة (فلسفية، فكرية، لسانية...) وبلغت خمسة أعمال مترجمة منها: [1]

1 .مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب.

2.اللغة في المجتمع، تأليف **هوربس ميكاييل لويس.**

3.أثر العلم في المجتمع، **برتراند** آثر **وليم راسل.**

4.الفكر العربي ومكانه في التاريخ، تأليف **ديلاسي أوليري.**

5.النص الخطاب والإجراء، تأليف **روبرت دي بوجراند.**

ويرى عبد الرحمان عارف أن هذه الترجمات تكشف في بعض مناحيها عن أمرين:

أ. تأثير الثقافات الوافدة على الفكر العربي في جوانبه العلمية واللغوية والدينية.

ب. تشير إلى علاقة اللغة بالمجتمع وعن إنتاجية النص اللغوي وكيفية تحليله .[2]

3- البحوث والمقالات:

- **لتمام حسّان** بحوث ومقالات عديدة متفرقة بين المجالات والدوريات المختلفة وقد كان معدد الأماكن التي نشرت فيها داعيا إلى عسر إحصائها وتصنيفها والأستاذ نفسه يصرّح بعدم تمكنه من إحصاء وتصنيف مقالاته ويقدم سبب ذلك في قوله: " إنني لو أردت إحصاء البحوث التي كتبها على مدى ذلك الزمن ما استطعت فهي كثيرة كثرة أضنها عظيمة، تشهد على ذلك المجالات العلمية المختلفة في وطننا العربي من مشرقه إلى مغربه ولكنني امرؤ لا يحسن تسجيل ماضيه ولا يهتم لهذا التسجيل وربما خططت المقال في نسخة وحيدة ثم دفعت بها إلى النشر دون أن أحتفظ لنفسي بنسخة أخرى ثم يظهر المقال منشورة فلا أعني باقتنائه مطبوعا فإذا مرت السنين لم أذكر المقال ولا المجلة التي نشرته.[3]

---

[1] عبد الرحمن حسن عارف وآخرون: تمام حسان رائدا لغويا، ص: 22، 23 .

[2] المصدر نفسه، ص: 23.

[3] تمام حسّان: مقالات في اللغة و الأدب، عالم الكتب، ج1، ط1، سنة 2006م، ص: 5، 6 .

وقد قام **عبد الرحمن عارف** بجهد مشكور، حيث عمد إلى جمع ما وصل إليه وعرف من مقالات وبحوث تمام حسّان وقام بتصنيفها ييسر على الباحثين ويكفيهم البحث فيها ولكننا سنحاول أن نذكر معظم ما وصل إليه علمنا من تلك البحوث والمقالات وسنكتفي بعرض بعضها على سبيل المثال: [1]

1. مجلة الأزهر- مصر.
2. حوليات كلية دار العلوم- القاهرة.
3. مجلة اللسان العربي- المغرب.
4. مجلة فصول- مصر.

نشر **تمام حسّان** بعض هذه المقالات وغيرها في كتابه المذكور آنفا " مقالات في اللغة والأدب "

3/ حصائل تمام حسّان:

- إن أي باحث قد يصل في مسيرته البحثية إلى نتائج تمثل ذروة نتاجه العلمي بحيث إذا ذكرت تلك النظرية أو المسألة اللغوية يشار إليه بالبيان لأنه أولاها اهتماما أو وسع فيها ضيقا وهذا هو المقصود من المصطلح حصائل الدراسة وقد أثمرت مسيرة تمام حسّان مجموعة من النتائج التي ارتبط بها، وقد أسمى بعض الباحثين هذه النتائج بأوليات تنسب لتمام حسّان غير أن فكرة الأوليات - في نظري - فكرة تحتاج إلى استقراء شامل وتمحيص دقيق إذ قد يكون من الباحثين في القديم أو الحديث من تعرض إلى تلك النظرية أو المسألة ولو بالإشارة المقتضية، فيأتي باحث آخر يبحثها بشكل واضح مفصل، وتفاديا لما أسلفت ذكره رأيت أن أذكر ما تناوله **عبد الرحمن عارف** تحت عنوان " أولويات تنسب لتمام حسّان " بعنوان آخر وهو " حصائل دراسات تمام حسّان " ومنها: [2]

1. استنباطه موازين التنغيم في اللغة العربية، وذلك في كتابه مناهج البحث في اللغة.
2. ارتضى التقسيم السباعي للكلم، وبرره من حيث المبنى و المعنى.
3. تنضيده للقرائن اللفظية والمعنوية وعدّها أساس النظام النحوي العربي.

---

[1] عبد الرحمن حسن العارف و آخرون: تمام حسان رائدا لغويا، ص: 24، 28 .

[2] المصدر نفسه، ص: 30، 45 .

4. تأسيسه لفكرة تضافر القرائن مبطلا لفكرة العامل النحوي.

5. فرق بين الزمن الصرفي البسيط والزمن النحوي المعتمد في السياق، كما أنشأ مفهوم الجهة.

6. قام بمحاولات لتشقيق المعنى، وتحليل كل شق على حدة.[1]

- ثانيا :

1 /منهجـــــه:

إذا رصدنا في مؤلفات تمام بغية وقوفه على المنهج- أو المناهج – التي يستند بها في دراساته فمن هنا نجده يعتمد على المناهج التالية:

أ.المنهج الوصفي:

إن القارئ لمؤلفات تمام، يجده يصرح وفي عدة مواضع بانتهاجه المنهج الوصفي في الدراسة اللغوية ولا يكتفي بالتصريح باستناده لهذا المنهج فحسب بل يتبع التصريح بالإشادة حيث يقول: " إن المنهج الوصفي هو جوهر الدراسات اللغوية في العصر الحاضر " وفي تقديم كتابه: " اللغة العربية معناها ومبناها " يؤكد انتهاجه للمنهج الوصفي في سياق حديثه عن الغاية التي ينشدها في كتابه قائلا: " والغاية التي أسعى من وراء هذا المنهج البحث أن ألقي ضوءا كاشفا على التراث اللغوي العربي كله منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة ". [2]

وقد أبان إنشداده لهذا المنهج في دعوته الباحث إلى ارتضاء الوصف منهجا في دراسة اللغة لأن ذلك يحقق له – في نظره – الموضوعية في معالجة بحثه.[3]

ب. المنهج التأصيلي :

على الرغم من تصريح تمام حسّان بتوجهه الوصفي وانتهاجه له في جل بحوثه، فإننا نلمح منهجا آخر مماثلا في بعض مقالاته وهو المنهج التأصيلي.

---

[1] تمام حسّان: مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص: 79، 81.

[2] تمام حسّان: اللغة العربية معناها و مبناها، عالم الكتب، ط4، سنة 2000م، ص: 13 .

[3] تمام حسّان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: 44.

ج. رأيه في المنهج التحويلي :

لقد كان اطلاع تمام حسّان على أفكار المنهج التحويلي, حيث صرح بأن اسم **تشومسكي** لم يطرق سمعه إلا أثناء إقامته بالمغرب مدرسا (**1973- 1979**) [1] ويستلزم ذلك عدم وقوفه عند أفكار هذا اللساني قبل هذه المدة الزمنية.

– وقد شهدت مقالات تمام بعد هذه المرة حضور بعض أفكار المنهج التحويلي, فقد استقطبها في أحد مقالاته بالنقد ومن حيث الانتقادات التي وجهها لهذا المنهج أنه إذا عمل به فهو خاص باللغة الإنجليزية أولا وأخيرا وأن الإصرار على تطبيقه في اللغة العربية يعد عرضا من عروض الاستلاب الفكري ومظهر من مظاهر عقدة التخلف. [2]

1/مصادره :

أولا: مفهوم المصادر:

تعد دراسة المصادر ركيزة من ركائز النقد اللساني[3] وقد أورد بعض النقاد اللسانيين مفاهيم للمصادر– في اصطلاحهم – فيرى مصطفى غلفان أن كلمة المصادر تكتسي دلالتين :

أ/ تعني الأصول الفكرية والمبادئ المنهجية التي ترتكز إليها نظرية لسانية معينة مثل الأصول الوضعية للسانيات البنيوية، كما تشمل المصادر مجمل المبادئ الأساسية التي تقترحها النظريات اللسانية الحديثة.

ب/ تعني المصادر التي يعتمدها باحث معين في دراسة موضوع محدد،وتحدد هذه المصادر الأبحاث التي انطلق منها الباحث أو استند إليها. وهذا المعنى الثاني للمصادر أقرب إلى الغاية التي ننشدها، إذ ينصب بحث المصادر في هذا المقام على بحوث تمام حسّان، ولكن مع هذا فإننا لن تغفل المعنى الأول، إذ بينهما وشائج ارتباط تجعلهما متكاملين.

---

[1] تمام حسّان: مقالات في اللغة والأدب، ص: 79 .

[2] المصدر نفسه، ص: 231، 232 .

[3] مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة – دراسة نقدية في المصادر و الأسس النظرية والمنهجية، جامعة حسن الثاني عين الشق، المغرب، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 4، ص: 53، 75

وتكمن أهمية دراسة المصادر في أنها تتيح للباحث فرصة القيام بتحليل منهجي نقدي للموضوع لما يقوم بدراسته، كما أنها تعصمه من تحميل الكتابة اللسانية المستهدفة نقدا ما لم تهدف إليه، أو أن يطلب منها أشياء تخرج عن حدود مصادرها الفكرية العامة

والخطوة الأولى التي سنتبعها للوقوف على المصادر التي نهل منها تمام حسّان هي إلقاء نظرة على ثلاثة عناصر من عناصر البحوث العلمية ــ في بعض مؤلفاته ــ وهي المقدمات والإحالات وفهرس المصادر والمراجع أيضا.[1]

1/ المقدمات :

إن للمقدمة العلمية دورا إحاليا مرجعيا،حيث يشير فيها المؤلف إلى بعض المراجع والمصادر أو النظريات التي كان لها أثر بارز في بحثه.

وبوقوفنا على عتبات ومقدمات بعض مؤلفات تمام حسان وجدنا ما لا تحيل القارئ إلى المصادر المعتمدة بشكل صريح، غير أنها تشير إلى استنادها إلى نظرية لسانية حديثة ففي كتابه :" مناهج البحث في اللغة "، ذكر أنه اعتمد على " نظرية جاءت نتيجة تجارب القرون في الغرب "[2]، وإلى تطبيقها على اللغة العربية. ولكن هذا الإيراد جاء منقوصا؛ حيث لم يبين نوع النظرية ولا صاحبها.

أما في الكتابة: " اللغة بين المعيارية والوصفية" فقد عرض بشكل إجمالي ما جاء في الكتاب دون ذكر لأي مصدر اعتمد عليه.[3]

وفي مقدمة كتابه: " اللغة العربية معناها ومبناها " يشير عرضا إلى اعتماده على منهج الوصفي الحديث، وإلى التراث العربي باعتباره المدونة التي سيطبق عليها بعض مبادئ المنهج المذكور.[4]

والذي نتوصل إليه هو أن مقدمات مؤلفات الأستاذ تمام لا تمنحنا صورة وافية عن المصادر التي نهل منها.

---

[1] مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة – دراسة نقدية في المصادر و الأسس النظرية والمنهجية ، ص: 64، 65، 66 .

[2] تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، المغرب، د ط، سنة 1986م، ص: 13 .

[3] تمام حسان: اللغة بين المعيارية و الوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، سنة 2000م، ص: 11، 14 .

[4] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 10 .

2/ الإحالات:

تكتسي الإحالة أهمية كبيرة في البحث العلمي،حيث تعني أن " المصدر المشار إليه ــ أو الذي كان ينبغي أن يشار إليه ــ يشكل بالفعل نواة وأصلا فاعلا لفكرة أو اقتراض أو لطرح تصور جديد " [1]

أما عن توظيف الأستاذ تمام حسان لهذا الأساس المنهجي في مؤلفاته فإننا نلمح ــ على وجه الإجمال ــ زهدا واضحا في الإحالة إلى المصادر والمراجع التي نهل منها؛ إذ جاءت الإحالات على شكل شذرات متفرقة، ففي كتابه: " اللغة العربية معناها ومبناها " على سبيل المثال لا نعثر على أية إحالة من الصفحة 32 إلى 39، على الرغم من تناوله في هذه الصفحات لمسألة اللغة والكلام، وقد ضمت في ثناياها تعاريف ومفاهيم لسانية جديدة تقتضي إرشاد القارئ إلى مَظانِّهَا، وما هذا المثال إلا غيضا من فيض من الأمثلة المشابهة لذلك في مؤلفاته، ويتجلى هذا الخلل المنهجي بصورة أكثر وضوحا في مقالاته أيضا، والتي أهملت فيها الإحالات إهمالا بيّنا. [2]

وحتى تلك الإحالات المتفرقة بين ثنايا الكتاب جاءت منقوصة، وهذه بعض الأمثلة نضربها على سبيل المثال لا الحصر؛ إذ يكاد يكون النقص في الإحالات هو الأصل، ومنها: (أنظر كتاب سوسير الأشموني: باب نعم وبئس). [3]

ومحل النقص فيها يظهر في عدم ذكرها للدّار التي طبع بها الكتاب ولا سنة الطبع،ولا ذكر الصفحة في بعض الإحالات، ولا يخفى على الباحثين ما لهذه المعلومات من أهمية.

وما يزيد الطين بلة هو أن المؤلف لم يبوّب هذه الكتب التي أخذ منها في فهرس المصادر والمراجع يَجْبُرُ ذلك النقص الملاحظ على الإحالات.

---

[1] مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، ص: 66 .

[2] تمام حسان: اجتهادات لغوية، عالم الكتب، ط1، سنة 2007م، ص: 229، 254 .

[3] تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، المغرب، د ط، سنة 1986 م، ص: 31، 32 .

أما في كتابه: " مناهج البحث في اللغة " فيبدو الأمر أحسن حالا؛ إذ وقفنا على مجموعة من الإحالات لكتب عربية وأخرى أجنبية.[1] وهي بدورها لا تفلت من النقد الذي وجهناه لبعض إحالاته في "اللغة العربية معناها ومبناها".

ولعل مردّ هذا الالتزام بالإحالة ولو كان – التزاما متجزئا – في الكتاب سالف الذكر إلى أن هذا المؤلَّف يعد أول كتب تمام حسان صدورا(1955م) وقربا من حصوله على درجة الدكتوراه (1952م)، حيث مازالت قيود منهجية البحث العلمي متعلقة به، ولكن التأليف الحرّ يشعر الكاتب بالتحلل من بعض الالتزامات المنهجية، إضافة إلى أن هذا الكتاب قد تناول أفكار نظرية سعت إلى تقديم اللسانيات الغربية إلى القارئ العربي فاستلزم العناية بالإحالات، أما الكتب التي جاءت بعد ذلك فأغلبها يشتمل على أرائه الخاصة للقضايا اللغوية ولهذا قلت فيها الإحالات.

3/فهارس المصادر والمراجع:

لقد خلت مؤلفات تمام حسان من فهارس المصادر والمراجع،ما عدا كتابه: " مناهج البحث في اللغة " الذي خصص فيه فهرسا للمصادر والمراجع التي نهل منها وقسمها إلى قسمين: مراجع عربية وأخرى أجنبية.[2]

وما نلاحظ على فهرس مصادر ومراجع كتابه: " مناهج البحث في اللغة ":

ـ اعتمد نظام المؤلف، الكتاب.غير أننا لا نقف على الالتزام بهذه المنهجية في صلب البحث.

ـ اكتفى الفهرس بذكر المؤلف والكتاب فقط،ولم يذكر المعلومات الأخرى من دار الطبع،ولا تاريخ الطبع إلا سبعة مراجع ذكر جهة نشرها وتاريخ طبعها،وهذا النقص لا تغفره المنهجية العلمية.

وهذا الفهرس إن كان يتيح لنا فرصة التعرف على بعض المصادر والمراجع التي أخذ منها تمام حسان فإن صورتها الشمولية تبقى غير مكتملة،ولا تعد هذه الملاحظات سهم استنقاص من القيمة العلمية لمؤلفاته.وما نخلص إليه هو أن العناصر الثلاثة (المقدمات ـ الإحالات ـ فهرس المصادر والمراجع) لا تسعفنا في تشكيل صورة

---

[1] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 40، 115، 162 .

[2] تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص: 133، 134 .

مكتملة عن مصادر الأستاذ تمام حسّان،ولذا فإننا سنأزر إلى مضامين المؤلفات حتى نستشف منها أهم المصادر والمراجع التي اعتمدها الأستاذ معينا ينهل منه،مع الاستعانة بالنقاط الإيجابية التي وجدناها في العناصر المنهجية السالفة.

ثانيا: أهم مصادر تمام حسان:

لقد نهل تمام حسّان من مشارب لسانية متعددة، منها التراثي ومنها الحديث،والحديث منها متشعّب التوجهات والمشارب،وهذه بعض المصادر التي لها وشيجة ببحثها.

1/ التراث النحوي العربي:

لقد كشفت بعض المصادر والمراجع التي كان يحيل إليها تمام حسان في كتاباته أنه اتخذ التراث اللغوي العربي ــ والنحوي بصورة خاصة ــ مصدرا يستقي منه، وتتوجه دراساته اللغوية نحوه، حيث يقول: " والغاية التي أسعى ورائها أن ألقي ضوءا جديدا كاشفا على التراث العربي "[1] ويعترف للتراث العربي بالفضل،ويخص في اعترافه: " بالفضل لأعظم رجلين من رجال الدراسات اللغوية في الثقافة العربية وهما سيبويه وعبد القاهر الجرجاني ويبدو فضل أولهما في حقل التحليل كما يبدو فضل ثانيهما في حقل التركيب ".[2]

وقد ظهر اهتمامه بالتراث النحوي العربي في نقذ أو موافقة ما جاء فيه حينا، والسعي إلى الكشف عن بعض اللفتات التي سبق بها النظريات اللسانية الغربية أحيانا أخرى،[3] ومن شواهد اتخاذه للتراث مصدرا يوجّه إليه النقد، إعادته النظر في التقسيم الثلاثي للكلم في النحو العربي: " اسم ــ فعل ــ حرف "؛ حيث وطأ لذلك بعرض الرؤية التراثية، مستندا إلى ما ذكره ابن مالك (ت 672هـ) في ألفيته عن أقسام الكلم، محاولا النفاذ إلى أسس هذا التقسيم، ليخلص بعد ذلك إلى تقسيمه السباعي الجديد.

وإن قرأت في فهرس المصادر والمراجع الذي أثبته في ذيل كتابه " مناهج البحث في اللغة " تكشف عن مدى اتخاذه للتراث العربي مصدرا، فقد أورد عدة كتب تراثية

---

[1] تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها، ص: 10 .

[2] المصدر نفسه، ص: 29.

[3] تمام حسان: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، د ط، سنة 2000م، ص: 9.
تمام حسان: اجتهادات لغوية، عالم الكتب، ط1، 2000م، ص: 16 .

منها: "كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين" و "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" و "شذور الذهب لإبن هشام" (ت 671هـ) وغيرها.

ويلاحظ أن أصحاب هذه المصادر قد عاشوا في قرون متأخرة عن نشأة النحو العربي، وعن كتب النحاة المتقدمين، "كالكتاب لسيبويه ت 180هـ"، "والمقتضب للمبرد ت 285هـ" وغيرهما.

ونظرا لهذا فإن تمام حسان ينطبق عليه ذلك النقد الذي وجهه الباحث "حافظ إسماعيل علوي" للوصفين العرب من أن استشهاداتهم جاءت مجتزأة من التراث النحوي العربي، وغير ممثلة له في كليته. [1]

2/ النظريات اللسانية الحديثة :

لقد نهل تمام حسان من أغلب النظريات اللسانية الحديثة، حتى إن لم يساير آراءها كلها، ومن النظريات والرؤى التي تصنف ضمن مصادره:

2ـ1/ أفكار سوسير اللسانية :

لقد أنشد تمام حسان لأفكار دوسوسير اللسانية كثيرا،ولا أدل على ذلك من إحالته إلى كتابه "محاضرات في اللسانيات العامة" في عدة صفحات من كتابه " مناهج البحث في اللغة ".[2]

كما شملت كتاباته بعضا من الأطروحات السوسيرية كالتفريق بين اللغة والكلام والزمانية والمكانية، وشروط دراسة اللغة، واجتماعيتها. [3]

2-2/ النظرية التوزيعية:

نشأت النظرية التوزيعية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثلاثينات من القرن العشرين ويعد كتاب بلومفيلد (1887ـ1949م) الموسوم بـ: "اللغة" الذي أصدره عام 1933م المؤلّف الذي هيأ للدراسة اللسانية في أمريكا لكي تنعت بالتوزيعية، وقد اتضحت

---

[1] حافظ إسماعيل علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد، ط1، سنة 2009م، ص: 253 .

[2] تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص: 38، 40 .

[3] تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 38، 40، و مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص: 148.

معالم هذه النظرية الرئيسة عند "هاريس" في كتابه: "مناهج في علم اللغة البنائي" 1951م. [1]

وقد تطرق تمام حسان في مقاله: " من مشكلات تعليم النحو " لآراء النظرية التوزيعية في تعليم النحو الإنجليزي، محاولا مقابلتها بطريقة تعليم النحو العربي،نافذا من ذلك إلى بيان الطريقة الأنجع منهما في تدريس النحو بصورة عامة.

ومن المفاهيم التي تناولها الأستاذ تمام حسان ولها علاقة بهذه النظرية مفهوم التوزيع، وقد أشار إلى هذا المفهوم في سياق حديثه عن عناية التوزيعيين بالموقع، يقول: " وللتوزيعيين عناية بمواقع العناصر اللغوية لأن جملة مواقع العنصر اللغوي هو توزيعه، وقد حددوا للمواقع علاقات منها التكامل كالعلاقة التي بين مواقع الأسماء والأفعال والأدوات في الكلام " [2]

ولقد لخص تمام حسان نظرة التوزيعيين إلى دراسة اللغة في نقطتين :

ـ احتفاء التوزيعيين بالمبنى والتغاضي على المعنى، فالأول ـ في نظرهم ـ أمر صالح للإدراك المباشر وغير قابل للاختلاف، وأما المعنى فهو عرضة للاختلاف بين فرد وفرد.

ـ تجاوز الاعتماد على الكلمات المفردة في تحليل الجملة إلى الاعتماد على المكونات المباشرة التي لابد لفهمها من الاعتراف بعلاقات خاصة بين بعض الكلمات في الجملة. [3]

2ـ3/ نظرية فيرث اللسانية :

لقد كان للمدرسة الإنجليزية أثر ظاهر في تحريك دواليب الدراسات اللسانية، ومن أبرز اللسانيين الإنجليزيين الذين ساهموا في ذلك: "جون فيرث 1890ـ1960م" الذي تتلمذ على يديه عدة لسانيين عرب، ومنهم تمام حسان.

---

[1] محمود جاد الرب: علم اللغة نشأته وتطوره، دار المعارف، ط1، سنة 1983م، ص: 163 . أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط ، سنة 1999، ص: 103 .

[2] تمام حسان: مقالات في اللغة والأدب، ص: 51 .

[3] المصدر نفسه، ص: 37، 38 .

معالم هذه النظرية الرئيسة عند "هاريس" في كتابه: "مناهج في علم اللغة البنائي" 1951م. [1]

وقد تطرق تمام حسان في مقاله: " من مشكلات تعليم النحو " لآراء النظرية التوزيعية في تعليم النحو الإنجليزي، محاولا مقابلتها بطريقة تعليم النحو العربي،نافذا من ذلك إلى بيان الطريقة الأنجع منهما في تدريس النحو بصورة عامة.

ومن المفاهيم التي تناولها الأستاذ تمام حسان ولها علاقة بهذه النظرية مفهوم التوزيع، وقد أشار إلى هذا المفهوم في سياق حديثه عن عناية التوزيعيين بالموقع، يقول: " وللتوزيعيين عناية بمواقع العناصر اللغوية لأن جملة مواقع العنصر اللغوي هو توزيعه، وقد حددوا للمواقع علاقات منها التكامل كالعلاقة التي بين مواقع الأسماء والأفعال والأدوات في الكلام " [2]

ولقد لخص تمام حسان نظرة التوزيعيين إلى دراسة اللغة في نقطتين :

ـ احتفاء التوزيعيين بالمبنى والتغاضي على المعنى، فالأول ـ في نظرهم ـ أمر صالح للإدراك المباشر وغير قابل للاختلاف، وأما المعنى فهو عرضة للاختلاف بين فرد وفرد.

ـ تجاوز الاعتماد على الكلمات المفردة في تحليل الجملة إلى الاعتماد على المكونات المباشرة التي لابد لفهمها من الاعتراف بعلاقات خاصة بين بعض الكلمات في الجملة. [3]

2ـ3/ نظرية فيرث اللسانية :

لقد كان للمدرسة الإنجليزية أثر ظاهر في تحريك دواليب الدراسات اللسانية، ومن أبرز اللسانيين الإنجليزيين الذين ساهموا في ذلك: "جون فيرث 1890ـ1960م" الذي تتلمذ على يديه عدة لسانيين عرب، ومنهم تمام حسان.

---

[1] محمود جاد الرب: علم اللغة نشأته وتطوره، دار المعارف، ط1، سنة 1983م، ص: 163 . أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط ، سنة 1999، ص: 103 .

[2] تمام حسان: مقالات في اللغة والأدب، ص: 51 .

[3] المصدر نفسه، ص: 37، 38 .

أولى فيرث الجانب الاجتماعي أهمية كبيرة في دراسة اللغة،كما أكد على أهمية المعنى ودور السياق في تحديد معاني الكلمات.[1]

وإننا نلمح في كتابات تمام حسّان تأثرا بهذه الآراء، ومن ذلك حديثه عن:

أـ اجتماعية اللغة:

استهل تناوله لهذا الجانب ببيان تلك النظرة التي كانت ترى أن اللغة مقطوعة الصلة بالمجتمع الذي يتكلم بها، تمهيدا بذلك إلى طرح التصور الذي يؤكد فيه على اجتماعية اللغة،وقد كانت أول جملة استهل بها أول كتابه " مناهج البحث في اللغة " هي: " اللغة أخطر الظواهر الاجتماعية الإنسانية على الإطلاق وكل تقدم اجتماعي كتب له الكمال إنما تمّ لوجود اللغة " [2]

ويضيف مؤكدا أن خطر اللغة ليس على الفرد فحسب، بل إن خطرها يشمل حياة المجتمع إذ هي "الأداة الوحيدة" التي تمكن الفرد من الدخول في نطاق المجتمع الذي يعيش فيه. [3]

ولمّا أورد دلائل عدة على اجتماعية اللغة، توجه إلى الباحث داعيا إياه إلى عدم قطع الصلة بين اللغة والمجتمع لأنه " إذا كان كل نشاط اجتماعي تتم دراسته عن طريق الملاحظة والوصف،فلا شك أن اللغة وهي نشاط اجتماعي، يجب أن تدرس كذلك بالملاحظة والوصف ".[4] وهذه النظرة تجد مواقف تؤيدها في الواقع.

ب ـ أهمية المعنى :

يكتسي المعنى أهمية كبيرة عند فيرث، وقد نظر الأستاذ تمّام حسّان إلى المعنى من هذا المنظور أيضا،فهو يرى أن " كل دراسة للغة لابد أن تتجه إلى الكشف عن المعنى

---

[1] كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، مكتبة النهضة المصرية، ط3، سنة 2001م، ص: 45.

[2] تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص: 9 .

[3] تمام حسان: اللغة بين المعيارية و الوصفية، ص: 17 .

[4] المصدر نفسه ، ص: 23 .

وكل نشاط في دراسة اللغة لا بد أن يتجه إلي فحص المعنى والكشف عنه كشفا واضحا ".[1]

ولم يكتف بعرض هذه الوجهة نظريا، بل سعى إلى ترجمتها تطبيقيا في كتابه: " اللغة العربية معناها ومبناها "، وهو يورد الأفكار العامة التي اشتمل عليها الكتاب، يقول: " وهذا التشقيق هو ما أسهمت به الدراسات اللغوية، الحديثة في محاولة الكشف عن المعنى اللغوي وسنحاول في هذا الكتاب أن نطبقه على اللغة العربية الفصحى "[2]

ويربط تمام حسّان في سياق أخر بين اجتماعية اللغة والكشف عن المعنى، ويبين أن العناية بالجانب الاجتماعي يجعل الكلام (المقال) عنصرا واحدا من عناصر الدلالة لا يكشف إلا عن جزء من المعنى الدلالي، وهو بحاجة إلى المقام أو السياق الاجتماعي الذي ورد فيه المقال[3]، وهذا الاهتمام البارز بالمعنى يجعلني أوافق " حلمي خليل " في ما ذهب إليه من أن وصفية تمام حسان وصفية تولي للمعنى أهمية بالغة،[4] كما يعزز اهتمامه بالمعنى عدّه من الباحثين المتأثرين بالاتجاه الوصفي السياقي، للتوافق الكبير بين الرؤى التي طرحها في كتبه مع أفكار فيرث،حيث ركز تركيزا كبيرا على أثر السياق اللغوي والاجتماعي في تجلية المعاني.

وهذا التوافق في الطرح بين الباحثين يؤيد ما ذهبنا إليه من أن نظرية فيرث اللسانية من المصادر التي نهل منها الأستاذ تمام حسان، ويتأكد هذا الأمر بإثبات الأستاذ لبعض بحوث فيرث في فهرس المصادر والمراجع التي نهل منها في كتابه " مناهج البحث في اللغة "

2 ـ4/ النظرية التحويلية :

لقد تناول تمام حسان في عدد من مقالاته أفكار نظرية تشومسكي التحويلية عرضا أو نقدا أو مقابلة بينها وبين النحو العربي، ومن ذلك مقاله: " النحو العربي ومناهج التحليل " الذي عرض فيه لبعض وجهاتِ المنهج التحويلي، كالبنية العميقة والسطحية،

---

[1] تمام حسان: مقالات في اللغة و الأدب، ج1، ص: 329 .

[2] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 29 .

[3] المصدر نفسه، ص: 28 .

[4] حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، د ط، سنة 1996 م، ص: 183 .

وقواعد الأساس وقواعد التحويل، كما حاول تجسيد تلك الأفكار مستخدما "التشجير"، وفي جانب آخر يذكر بعض اختلافات التحويليين حول مفاهيم لسانية تحويلية. [1]

وقد حاول أن يلقي نظره على النحو العربي في ضوء المنهج التحويلي، بغية الحكم على مدى صلاحية تطبيق هذا المنهج على اللغة العربية. وبعد جولة من العرض والمقابلة رسا على رأي يقرر فيه عدم صلاحية تطبيق هذا المنهج على اللغة العربية، وفي الوقت ذاته يشيد بمحاولته التي طرحها في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها " ويعتبرها أصلح المحاولات المعاصرة للتطبيق على العربية المعاصرة. [2]

ويبدو أن هذه الرؤية النقدية التي سعى من خلالها تمام حسان إلى بيان عدم صلاحية تطبيق المنهج التحويلي على اللغة العربية كانت مشوبة برغبة ذاتية،فقد نفى صلاحية تطبيق هذا المنهج ليتيح المجال لنظريته حتى يأخذ مكانها في خضم هذه المناهج والنظريات اللسانية، ودليل ولوج الذاتية في نقذه للمنهج التحويلي تظهر في الإقرار الذي أورده في ذيل المقال الذي انتقد فيه هذا المنهج، حيث يقول: " وأعتقد أن محاولتي إعادة صياغة النحو العربي في كتاب " اللغة العربية معناها ومبناها " هي أصلح المحاولات المعاصرة للتطبيق على اللغة العربية "[3].

وإننا نلمح الأستاذ تمام حسان في مواضع أخرى من مقالاته شغوفا بالتشجير التحويلي؛ حيث قام بتحليل عدة جمل به، ولعله بفعله ذلك أراد التمهيد لموقفه الآخر الذي ذهب فيه إلى أن النموذج التحويلي يمكن تطبيقه على اللغة العربية مع شيء من التعديل.[4]

ولكن السؤال الذي ينبغي طرحه هو: من أين استقى تمام حسان هذه المفاهيم التحويلية ؟.

إن الأستاذ تمام حسان لم يثبت في فهارس كتبه أي كتاب من كتب تشومسكي، غير أنه في مقالاته التي تناولت أفكار المنهج التحويلي نجده يذكر كتابي تشومسكي الأولين: البنى التركيبية 1955م وأوجه النظرية التركيبية 1965م.

---

[1] تمام حسان: مقالات في اللغة و الأدب، ج1، ص: 213، 220 .

[2] المصدر نفسه، ص: 231، 232 .

[3] تمام حسان: مقالات في اللغة و الأدب، ج1، ص: 222 .

[4] المصدر نفسه، ص: 285 .

وقد ذكر في أحد مقالاته الكتاب الأخير وبعض العناوين التي تضمنها، وهو يعرض بعض أطروحات تشومسكي قائلا: " عقد فصلا في مطلع كتابه: 1965م

Of syntax aspacts of theory

تحت عنوان عام نترجمه إلى " منهجيات تمهيدية " وتحته عنوان فرعي هو " صور النحو التوليدي" لوصفها وقد اشتمل ما قدمه تحت هذه النظريات في المقدرة اللغوية. [1]

وبهذا تكون النظرية التحويلية مصدرا من المصادر التي نهل منها الأستاذ تمام، وإذا أردنا التخصيص فإنه قد نهل من المفاهيم التحويلية الأولى المطروحة في الكتابين المذكورين سلفا، ولم تواكب كتاباته المفاهيم التي جاءت في كتب تشومسكي وتلامذته المنتهجين المنهج التحويلي بعد المرحلة التحويلية التأسيسية التي برزت فيها أهم الركائز التي قام عليها هذا المنهج.

[1] تمام حسان: مقالات في اللغة و الأدب، ج2، ص: 214 .

الفصل الأول

مفهوم النظام النحوي عند تمام حسان وجذور نظرية القرائن

المبحث الأول: مفهوم النظام النحوي عند تمام حسان

المبحث الثاني: جذور نظرية القرائن

المبحث الثالث: مفهوم القرينة

•المبحـــث الأول: مفهوم النظام النحوي عند تمام حسان :

قلنا إن النظام النحوي للغة العربية الفصحى يبنى على الأسس الآتية :

1. طائفة من المعاني النحوية العامة ألتي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب.
2. مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة...إلخ.
3. مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص (وتحتها فروع) والنسبة (وتحتها فروع) والتبعية (وتحتها فروع) وهذه العلاقة في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية.
4. ما يقدمه علما "الصوتيات و الصرف" لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف وما اصطلحنا من قبل على تسمية مباني القرائن اللفظية.
5. القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده.

ولقد أشرنا إلى أن النحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلا ما يقدمه له الصّرف من المباني[1] وهذا هو السبب الذي جعل النحاة يجدون في أغلب الأحيان أنه من الصعب أن يفصلوا بين الصّرف والنحو فيعالجون كلاّ منهما علاجا منفصلا، ومن هنا جاءت متون القواعد مشتملة على مزيج من هذا وذاك يصعب معه إعطاء للنّحو للنّحو وما للصّرف للصّرف يقول **ابن مالك** مثلا:

وتاء التأنيث تلي الماضي إذا كان لأنثى كأبت هند الأذى

وهذا الكلام يفهم على وجهين أحدهما صرفي والأخر نحوي ويمكن لنا أن نضع خطة الفهم الصرفي على النحو الآتي :[2]

---

[1] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، سنة 1994 ،ص 178.

[2] المصدر نفسه، ص: 178.

المعنى	المبنى	العلامة
التأنيث	التاء على إطلاقها	التاء في أبت

جدول 1: يوضح المعنى الصرفي للبيت الشعري

فالتأنيث معنى صرفي من معاني التصريف على نحو ما أسلفنا، ففهم بيت الألفية على هذا النحو فهم صرفي ولكننا نستطيع أن نفهم هذا البيت أيضا من زاوية النحو وهي زاوية العلاقات السياقية ويكون ذلك كالآتي :

المعنى	المبنى	العلامة
المطابقة في التأنيث بين الفعل والفاعل	التاء على إطلاقها	التاء في أبت

الجدول 2: يوضح لنا المعنى النحوي للبيت الشعري.

ويبدو أن ابن مالك أحس ضرورة وزن الشعر فجعل كلمة « **أنثى** » في مكان كلمة « **التأنيث** » أو حتى « **المؤنث** »، فالتأنيث هو "المعنى" و المؤنث "مبنى له" ولكن تحته فروعا هي مبان فرعية أيضا، فقد يعبّر عن المؤنث بالتاء أو بالألف المقصورة أو الممدودة، أما الأنثى فلا علاقة لها بكل ذلك لأن معناها الأكبر هو « **الأنوثة** » وليس التأنيث، والأنوثة ضد الذكورة وهما في الطبيعة، والتأنيث ضد التذكير وهما في اللغة. أما قول ابن مالك في مكان أخر: « **أو مفهم ذات حر**» فليس مرده إلى ضرورة وزن الشعر كما كان الاحتمال هنا، وإنما مردّه إلى الخطأ الموروث من تفكير النحاة.

ويتضح الفرق بين التأنيث والأنوثة من أن "الأرض" مؤنثة وليست أنثى.

والذي يبدو في هذا التصوير للصلة بين المعنى النحوي والمبنى الصرفي والعلامة المنطوقة أو المكتوبة ما يلي:

1. أن جميع ما نسميه المعاني النحوية هو وظائف للمباني التي يتكون منها المبنى الأكبر للسياق.
2. أن المباني المتعددة في السياق هي مفاهيم صرفية لا النحوية.

3. أن العلامة المنطوقة أو المكتوبة ليست جزءا من نظام الصرف أو نظام النحو، ولكنها جزء من الكلام، ويمكن توضيح ذلك كما يأتي: [1]

المعنى	المبنى	العلامة
وظيفة المبنى	شكل المطلق	

الجدول3: يوضح العلامة المنطوقة أو المكتوبة بأنها جزء من الكلام.

والغاية التي يسعى إليها الناظر في النص هي فهم النص، ووسيلته إلى ذلك أن ينظر في العلامات المنطوقة أو المكتوبة فيرى دون جهد كبير أن هذه العلامة من نوع مبنى كذا فسيعلم مثلا أن التاء في " **أبت هند الأذى**" من نوع التاء المطلقة التي تذكر القواعد أنها تلحق بالفعل وسيعلم دون كبير عناء أن الألف في « **قفا=قفن** » غير الألف في « **قليلا** » من قوله تعالى: « **قم الليل إلاّ قليلا** » وإن أتت كلتا الألفين قبل الوقف مباشرة وجاءت كلتاهما عن نون ساكنة فالألف الألف جاءت عن نون التوكيد الخفيفة والثانية عن التنوين، وسيعلم الناظر في « **قام زيد** » أن خصوص لفظ « **زيد** » هنا ينتمي إلى عموم الاسم المرفوع، فخصوص اللفظ علامة وعموم الاسم المرفوع مبنى.

وسيعلم الناظر أيضا أن خصوص لفظ « **ما** » في قولنا « **ما أحسن زيدا** » ينتمي إلى مفهوم عام هو « **ما** » على إطلاقها.

فإدراك المبنى بواسطة النظر إلى العلامة لا يعد من العمليات العقلية الكبرى في التحليل وإنما تأتي الصعوبة عند إرادة تعيين المعنى بواسطة المبنى فلقد أشرنا من قبل إلى أن المعنى الوظيفي متعدد للمبنى الواحد. و بالنسبة لكلمة « قفا » التي أوردناها منذ قليل يمكن للألف أن تكون ألف الاثنين أما بالنسبة للاسم المرفوع فمن المعاني الصالحة له الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر...إلخ، أما بالنسبة لمبنى «ما» فقد رأينا من قبل أنها تصلح على إطلاقها للشرط و الاستفهام و الموصول والمصدرية وأن تكون كافة أو زائدة...إلخ. [2]

---

[1] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 179 .

[2] المصدر نفسه، ص 180 .

المبحث الثاني: جذور نظرية القرائن :

1. نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني :

إن في التراث اللغوي العربي نظرية لها صلة كبيرة بفكرة القرائن، وإن لم نذكر مصطلح القرينة صراحة فقد ورد فيها بالمعنى،والنظرية المقصودة بالحديث هي نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني.[1]

- **تعريف النظم :**

- **لغة:**

التأليف، نَظَمَهُ يَنْظُمُهُ نَظْمًا ونَظَّمَهُ فَانْتَظَمَ وتَنَظَّمَ ونَظَمْتُ اللؤلؤ أي جمعته في السلك والتنظيم مثله، ومنه نَظَمْتُ الشعر ونَظَّمْتُهُ ونَظَمَ الأمر على المثل، وكل شيء قرنته بأخر أو ضممت بعضه إلى بعض، فقد نَظَمْتُهُ. و النَّظْم :المَنْظُوم، وصف بالمصدر والنِّظْمُ: ما نَظَمْتُه من لؤلؤ وخرز وغيرهما، واحِدَتُه نَظْمَةٌ، ونَظَمَ الحنظل: حبَّه في صيصائهِ .[2]

النّظم: نظمُكَ خرزا بعضَهُ في نظامٍ واحد، وهو في كل شيء حتى قيل: ليس لأمره نظامٌ، أي لا تستقيم طريقته والنِّظَّام كلُّ خيط يُنظَم والتنظيم،[3] قال: مثل الفريد الذي يجري على النّظم.[4]

- **إصطلاحا:**

يقول عبد القاهر الجرجاني: " اعلم أن ليس النّظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها " .[5]والنّظم هو تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض.[6]

---

[1] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، دار المدني، جدة، ط3، سنة 1992 م، ص 4 .

[2] ابن منظور: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، د ط، ص 4469.

[3] الخليل ابن أحمد الفراهيدي: العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1 ،ج1، سنة 2003 م، ص: 238.

[4] زيادة من التهذيب من أصل العين .

[5] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، دار المدني، القاهرة، ط3، سنة 1992م، ص: 65.

[6] وليد محمد مراد: نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند الجرجاني، دار الفكر، دمشق، ط1، سنة 1983م، ص: 56.

تقوم نظرية النظم على أن الكلمات والمفردات لمّا تكون مفردة وخارجة عن فإنها لا تؤدي معنى تاما، وإنما تحتاج إلى أمر مهم حتى تجعل المتكلم يوصل ما يقصده، وقد تمثل هذا الأمر في عملية النظم التي بينها الجرجاني في قوله: « معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض »،[1] وهو بهذا يؤكد على أثر العلاقات السياقية في التركيب وفي المعنى أيضا. وقد استخدم الجرجاني أربعة مصطلحات لبيان فكرة النظم، وهي النظم والبناء والترتيب والتعليق، وقد حاول تمام حسان بيان مقصود الجرجاني من كل مصطلح:

أ – مصطلح النظم :

يرى تمام حسان أن الجرجاني جعل هذا المصطلح للمعاني، فالنظم هو تصور العلاقات النحوية بين الأبواب كتصور علاقة الإسناد بين المسند والمسند إليه وتصور علاقة التعدية بين الفعل و المفعول به وغيرها. [2]

ب – مصطلح البناء :

وهو جعل المباني بحسب المعاني النحوية، كأن يبنى لمعنى الفاعلية مبنى وهو الإسم المرفوع الظاهر في بعض المواطن، أو الضمير المستتر أو الضمير المتصل في مواضع أخرى من التركيب، ويرى تمام حسان أن الجرجاني بحديثه عن فكرة النّظم بإزاء فكرة البناء يكون قد عبر عن الارتباط بين المعنى و المبنى. [3]

وإننا نستشف هذا الارتباط في قول الجرجاني: « اللفظ تبعٌ للمعنى في النّظم ».[4]

ج – مصطلح الترتيب :

هو وضع المباني في سياقها الاستعمالي حسب رتب خاصة تظهر بها فوائد التقديم والتأخير، ويركز الجرجاني في هذا السياق على تحكم المعنى في ترتيب المباني، يقول: « الكلم ترتيب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس »[5]

---

[1] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، دار المدني، جدة، ط3،سنة 1992م، ص: 4.

[2] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، سنة 1994م، ص: 186 .

[3] المصدر نفسه، ص: 187 .

[4] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 56 .

[5] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، سنة 1994م، ص: 189 .

د – مصطلح التعليق :

و هو إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية، ويرى حسّان تمّام أن " التعليق " هو الفكرة المركزية في النحو العربي.

ومن خلال بيان هذه المصطلحات تبين العلاقة التي تربط نظرية النظم بمفهوم القرائن تتمثل في أن هذه الأخيرة تشير إلى العلاقات الناشئة من تركيب المفردات بعضها ببعض، ونظرية النظم لم تخرج عن هذا المعنى، فهي تقوم على ربط الكلم مع بعضها البعض، انطلاقا من المعنى الذي يقصده المتكلم

وقد حاولت الباحثة " **كوليزار عزيز** " أن تبين أسس القرينة في نظرية النظم فتوصلت إلى أنها تظهر في:

ـــ مراعاة نظرية النظم للتركيب النحوي.

ـــ توخي معاني النحو في التركيب، والمقصود بمعاني النحو، تلك المباحث المتضمنة تحت " علم المعاني "، الذي هو قسم من أقسام البلاغة العربية، حيث يمكننا هذا العلم من تركيب الجملة العربية لنُصيب بها الغرض المعنوي الذي نريده على اختلاف الظروف والأحوال، فتتعلم منه مواطن تقدم المبتدأ والخبر، وتأخيره، وذكره وحذفه، ومتى يكون نكرة أو معرفة، وكلها قرائن نحوية توضح دلالات محددة، خاضعة للأحوال والمقامات.

ولعل هذه المزايا التي اشتمل عليها علم المعاني هي التي جعلت تمام حسان يعدّه قمة الدراسة النحوية، وينبغي لعلم النحو أن يدّعيه لنفسه.[1]

مفهوم التعليق عند الجرجاني يتماشى مع المفهوم الذي تحمله القرينة.[2]

ويبدو أن الأستاذ تمام حسان قد أدرك مدى علاقة الأفكار التي بينها الجرجاني في نظرية النظم بنظريته في القرائن النحوية، وقد تجلى ذلك في عدة أمور:

ـــ إشادة الأستاذ تمام حسان بنظرية النظم وبصاحبها، يقول: " لقد كانت مبادرة العلامة عبد القاهر الجرجاني رحمه اللّه بدراسة النظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية قيمةً في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي

---

[1] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 189 .

[2] كوليزار كاكل عزيز: القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، الأردن، ط1، سنة 2009م، ص: 26، 32.

في السياق أو التركيب ".[1] وفي قوله أيضا: " لعلّ أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني صاحب مصطلح التعليق".

ــ مهدّ لعرض نظريته بشرح مصطلحات أربعة وردت عند الجرجاني وهي: النظم والبناء والترتيب والتعليق.

ــ ربط بين التعليق عند الجرجاني وبدور القرائن عنده، وبرز ذلك في قوله: " التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها ".

ــ لم يكتف تمام بهذا الربط بين مفهوم التعليق والقرائن من حيث دورها فحسب، بل سعى إلى التسوية بينهما في القيام برفض نظرية العامل أيضا، يقول: " وفي رأي ــ كما في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال ــ أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية[2] " ولا جرم أن هذا الربط فيه تأويل لم يخل من تجاوز، نرجئ الحديث فيه إلى نقد نظرية القرائن النحوية.

وإن تمام حسّان بمحاولته الربط بين مفهوم التعليق عند الجرجاني والقرائن عنده يكون قد التمس ــ في نظري ــ سندا تراثيا يربط من خلاله نظريته بأوصال التراث اللغوي، حتى تحظى بالقبول وعدم الرفض وإدراكًا منه لما في التراث من لفتات سابقة يتحتّم على الباحث عدم تجاوزها.

مفهوم التعليق :

- لغة:

علق الشيء بالشيء، ومنه، وعليه تعليقا: ناطه والعِلاَقَةُ ماعلّقْتَهُ به، وتعلَّق الشيء، علَّقهُ من نفسه، قيل: تعلَّق هنا لزمه، وقال الأزهري: العُلْقة من الطعام والمركب ما يُتَبَلّغُ به و إن لم يكن تاما، ومنه قولهم: أرض من المَرْكب بالتعليق. [3]

---

[1] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 18

[2] المصدر نفسه، ص: 186، 188، 189.

[3] ابن منظور: لسان العرب، دار صبح واد يسوقة، بيروت – لبنان، ط1 ،ج9، سنة 2006، ص: 349، 350.

ـ اصطلاحا :

يقول الجرجاني: "هذا هو السبيل، فليست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا، أو خطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه أو عوامل بخلاف هذه المعاملة، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا تركلا مَا قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية أو فضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد، وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه. [1]

والتعليق هو إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية.[2]ويشير عبد القاهر الجرجاني إلى أهمية التعليق حين ينصّ على أن معاني النحو وأحكامه هي ضوابط العلاقات السياقية، هي مرجع الصحة والفساد والمزية والفضل، ففي رأيه أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينهاعلى صورة أفضل وأكثر نفعا في التحليل النحوي أو كما يسميه النحاة: "الإعراب"،[3] فمثلا حين يأتي المتكلم إلى بناء جملة فهو يقوم بتعليق دلالات الألفاظ في عقله أولا، وذلك بضم بعضها إلى بعض وترتيبها بحسب معاني النحو، ووفقا لمقدرة المتكلم اللغوية، فتكون النتيجة نظمها وترتيبها في النطق، أي: التلفظ بالجملة. فالتعليق تفاعل يتم في العقل بين دلالات الألفاظ ومعاني النحو، تنشأ من خلاله علاقات الارتباط والربط بين تلك الدلالات، وذلك من خلال اختيار المتكلم بين ممكنات متعددة تتيحها اللغة من حيث دلالات الألفاظ ومعاني النحو. وتتفاوت المقدرة اللغوية بين الأفراد في هذا، أما النظم فهو نتاج لعملية "التعليق" ويفهم من هذا أن التعليق ترتيب لدلالات الألفاظ في العقل، والنّظم ترتيب للألفاظ ذاتها في الجملة الملفوظة، وحين يوصف النّظم بأنه صحيح أو فاسد، أو بأنه جيد أو رديء، فإنما يرجع كل هذا إلى صحة التعليق أو فساده، أو إلى جودته أو رداءته أي أنّه يرجع إلى قدرة المتكلم على توخي معاني النحو

---

[1] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 65 .

[2] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 188 .

[3] المصدر نفسه، ص: 188، 189 .

وأحكامه،[1] حيث يشير عبد القاهر الجرجاني إلى ما يعرف اليوم بالمعنى الوظيفي والمعجمي للألفاظ فيذكر أن التعليق يكون بين معاني الألفاظ لا بين الألفاظ نفسها.[2]

وهنا يقول **الجرجاني**: " ألا ترى أنّا لو اجتهدنا كل الجهد أن نتصور تعلقا فيما بين لفظين لا معنى تحتها لم نتصور، ومن أجل ذلك انقسم الكلم إلى قسمين: **مؤتلف** وهو الاسم مع الاسم، والفعل مع الاسم، **غير المؤتلف** وهو ما عدا ذلك: كالفعل مع الفعل، والحرف مع الحرف، ولو كان التعليق يكون بين الألفاظ، لكان ينبغي ألا يختلف حالها في الائتلاف، وألا يكون في الدنيا كلمتان إلا ويصح أن نأتلف، لأنه تنافي بينهما من حيث هما ألفاظ "، ومن هنا يصبح مفهوم النظرية على النحو الأتي: الفرق بين نظم الحروف لصياغة كلمة ونظم الكلمات لصياغة جملة، يتضح في أن نظم الحروف أو ترتيبها لصياغة معنى الكلمة فلا يتم عشوائيا دون القصد إلى إنشاء العلاقة بين مبنى الحروف ودلالة الكلمة، أما نظم الألفاظ لصياغة جملة فلا يتم عشوائيا، وإنما يتم نتيجة لترتيب معانيها وتناسق دلالاتها في العقل ولا تنظّم الألفاظ في جملة من حيث هي الألفاظ وبمعزل عن دلالاتها، وإنما تنظم بمراعاة تلك الدلالات،[3] أي أن النّظم يكون بين المعاني لا بين المباني،[4] ولا تفاضل بين كلمتين في الدلالة بحيث تكون إحداهما أدلّ على معناها الذي وضعت له من الأخرى، وإنما يكون التفاضل بين دلالات الألفاظ في ملائمة دلالة اللفظة لدلالة اللفظة التي تليها في الجملة. فالتفاضل بين دلالات الألفاظ لا يتحقق إلا في إطار جملة، وليس من حيث هي كلمات مجردة.[5]

لقد سبق أن قلنا من قبل إن المعنى على مستوى النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي هو معنى وظيفي أي أن ما يسمى المعنى على هذا المستوى هو في الواقع وظيفة المبنى التحليلي ثم يأتي معنى الكلمة المفردة (المعنى المعجمي) وما يكون بمجموع هذين المعنيين مضافا إليهما القرينة الاجتماعية الكبرى التي نرتضي لها اصطلاح

---

[1] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 38، 56 .

[2] مصطفى حميدة: نظام الإرتباط والربط في تركيب الجملة العربية، دار توبار، القاهرة، ط1، سنة 1997م، ص: 11، 12.

[3] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 303، 304.

[4] مصطفى حميدة: نظام الإرتباط و الربط فب تركيب الجملة العربية، ص: 10، 11 .

[5] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 56 .

البلاغيين "المقام" وكل ذلك بصنع "المعنى الدلالي" وإذا اتضح المعنى الوظيفي أمكن إعراب الجملة دون الحاجة إلى المعجم أو المقام. ذلك بأن وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية " التعليق ". والذي يؤدي إليه هذا الفهم بالضرورة هو التسليم بأننا لو أبحنا لأنفسنا أن نتساهل قليلا في أمر التمسك بالمعنى المعجمي فكوّنا نسقا نطقيا من صور بنائية عربية لا معنى لها من الناحية المعجمية لأمكن لنا أن نعرب هذا النسق النطقي. فمثلا يمكننا:

1ــ أن نحافظ على أن يشتمل النسق النطقي الهرائي على حروف عربية.

2ــ أن نحافظ على ظاهرة إدغام ما تماثل أو تقارب من هذه الحروف على الطريقة العربية.

3ــ أن نحافظ على أن نقلد المباني الصرفية العربية سواء مباني التقسيم والتصريف والقرائن.

4ــ أن نحافظ بعد ذلك كلّه على مظهر العلاقات النحوية ولكن مع المحافظة على كل هذا :

ــ نتجاهل الاعتبارات المعجمية فنجعل المباني التي اخترناها محققة بألفاظ هرائية لا معنى لها في المعجم.

ــ ومن ثم لا يكون النسق النطقي الذي " اقترفناه " جملة عربية بأية صورة من صور الجملة. [1]

ولقد أكثر النحاة الكلام عن العامل باعتباره تفسيرا للعلاقات النحوية أو بعبارة أخرى باعتباره مناط "التعليق" وجعلوه تفسيرا لاختلاف العلامات الإعرابية وبنو على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي وألفوا الكثير من الكتب في العوامل سواء ما كان منها لفظيا أو معنويا ووصل به بعضهم من حيث العدد إلى مائة عامل[2] وتناول بعض النحاة كابن مضاء هذا الفهم لطبيعة العلاقات السياقية بالنقد والتفنيد والتجريح ولكنه بعد أن أبان فسادها بالحجج المنطقية، لم يأت بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعاني النحوية ولم يقم مقام العامل فهما آخر لهذه العلاقات غير قوله: "إن العامل هذا هو

---

[1] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 182، 183 .

[2] عبد القاهر الجرجاني: العوامل المائة، عني به أنور الدغستاني، دار المناهج، ط1، سنة 2009م، ص: 65 .

المعاني النحوية ولم يقم مقام العامل فهما آخر لهذه العلاقات غير قوله: "إن العامل هذا هو المتكلم" فجعل اللغة بذلك أمرا فرديا يتوقف على اختيار المتكلم، ونفى عنها الطابع العرفي الاجتماعي الذي هو أخص خصائصها .[1]

وفي رأي تمام حسّان ــ كما في رأي عبد القاهر الجرجاني على أقوى احتمال ــ أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للفضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية. ولا يكفي في شرح فكرة التعليق أن تقول كما قال عبد القاهر الجرجاني: " إن الكلمات يأخذ بعضها بحجز بعض " ولا أن نرجع الفضل والمزية إلى معاني النحو وأحكامه في عموم يشبه عموم عبارته، وإنما ينبغي لنا أن نتصدى للتعليق النحوي بالتفصيل تحت عنوانين أحدهما: "العلاقات السياقية" والثاني: "القرائن اللفظية". فإذا علمنا أن العلاقات السياقية التي تربط بين الأبواب وتتضح بها الأبواب هي في الحقيقة "قرائن معنوية" فقد علمنا أن العنوانين المذكورين يتناولان القرائن من الناحيتين المعنوية واللفظية وهما مناط التعليق، وهو الإطار الضروري للتحليل النحوي أو كما يسميه النحاة: "الإعراب".[2]

---

[1] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 185.

[2] المصدر نفسه، ص: 189.

المبحث الثالث: مفهوم القرينة

لغة: ترد لفظة القرينة في اللغة بمعان متقاربة: منها الربط والجمع والوصل والمصاحبة وغيرها يقال "قرن" الشيء بالشيء وصله به: وقارنته قرانا بمعنى صاحبته.[1]

اصطلاحا: عرف الشريف الجرجاني (816 ه) القرينة في الاصطلاح بقوله: هي أمر يشير إلى المطلوب وهي: إما حالية، أو معنوية، أو لفظية[2] وهذا التعريف قد شابه العموم والشمول.

وإذا بحثنا عن مفهوم القرينة في اصطلاح النحاة فإننا نجده لا يبتعد عن معناه اللغوي، فهي تشير إلى ذلك الترابط الذي يكون بين الكلمات مع بعضها بعض، لبيان ما يوصل إلى المقصود من الكلام لفظا كان أم معنى.[3]

جذور مصطلح القرينة في التراث اللغوي:

لم تخل كتب التراث من ذكر هذا لمصطلح"القرينة" إما على وجه التصريح أو بالمعنى، وأن النحاة المتقدمين لم يذكروا هذا المصطلح بلفظه، ولكنهم اعتاضوا بدله مصطلحات لها وشيجة به في المعنى اللغوي، منها مصطلح: الآية، الرابط، الدليل، الأمارة، الدلالة.[4]

وأما النحاة المتأخرين فقد ظهر صريحا، كما أنه بدا يأخذ دلالة الاصطلاحية، وقد جاء وروده في كتبهم على نمطين:

- ورد مرة مجردا من كلمة تابعة أو مخصصة له، ومن ذلك وروده عند ابن هشام (ت 761 م) في سياق حديثه عن حذف العامل مع المفعول المطلق، بقول: هناك مصادر مسموعة، كثر استعمالها، ودلت القرائن على عاملها، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة " حمدا وشكرا لا كفرا".[5]

فقد ورد مصطلح القرينة بصيغة الجمع دون كلمة لاحقة به.

---

[1] محمد الرازي: مختار الصحاح، عني بترتيبه محمود خاطر، دار الفكر، لبنان، ط1، 2001م، ص: 441

[2] الشريف الجرجاني: التعريفات، ص: 155.

[3] خالد بسندي: نظرية القرائن في التحليل اللغوي، ص: 696.

[4] كوليزار كاكل عزيز: القرينة في اللغة العربية، ص: 20– 21.

[5] ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، ج2، دط، 2004، ص: 187.

وورد على هذا النحو عند ابن عقيل (ت769 ه) أيضا، مجردا ولكن بصيغة المفرد، في قوله: "يجب تقديم الفاعل على المفعول، إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، كما إذا خفي الإعراب فيهما ولم توجد قرينة، تبين الفاعل من المفعول".[1]

وورد مصطلح "القرينة" في مواضيع أخرى مخصصا، فقد ورد عند ابن هشام وهو يتحدث عن وجوب تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف اللبس بقول "وقد يحبب تأخير المفعول في نحو: "ضرب موسى عيسى" لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر؛ فلو وجدت قرينة معنوية نحو: "أرضعت الصغرى الكبرى" و "أكل الكمثري موسى" أو لفظية كقولك: "ضربت موسى سلمى" و "ضرب موسى العاقل عيسى" جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه لانتفاء اللبس في ذلك"[2]. والملاحظ في هذا النص ورود مصطلح القرنية موصوفا بكلمتي: لفظية ومعنوية، وتمثل هاتان الكلمتان نوعي القرائن.

وقد عرف مصطلح القرينة طريقه نحو المفهوم الذي رامه تمام حسان من نظريته، مع ابن خلدون (ت 808 ه)، في سياق حديثه عن التحليل الإعرابي لدى النحاة، فقد بين أنهم كانوا إذا وجدوا الحركات الإعرابية فقد فقدت دلالتها على تعيين الفاعل من المفعول "اعتاضوا منها بالتقيد والتأخير وبقرائن أخرى تدل على خصوصيات المقاصد".[3]

وما ذكره ابن خلدون يعتبر لفتة ثاقبة من التراث من بين لفتات أخرى أرست بعض أسس نظرية القرائن النحوية عند تمام حسان.

---

[1] ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج2، ص 82.

[2] ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان، دط، 2004، ص 209.

[3] مقدمة ابن خلدون، ص 509.

الفصل الثاني

عرض القرائن النحوية وضبط مصطلح التسمية

المبحث الأول: ضبط تسمية الدراسة.

المبحث الثاني: عرض القرائن النحوية.

المبحث الثالث: مبادئ نظرية القرائن.

المبحث الأول: ضبط تسمية الدراسة:

لقد أسهم الباحثون في ذكر تسميات متعددة للتعبير على جهد تمام حسان في القرائن النحوية، منها:

1-**نظرية القرائن النحوية:** ورد ذكر هذه التسمية عند "أحمد علم الدين الجندي"، وقد نسبها لتمام حسان نفسه، يقول: "وأسماها نظرية القرائن النحوية Theory the sings" وهذه النظرية ملكت على الأستاذ نفسه ونفيسه".[1]

واختار هذه التسمية عبد الرحمن العارف أيضا، وهو يعرض ما جاء في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" قائلا: "واحتوى الكتاب على أهم نظرياته في اللغة كنظرية القرائن النحوية"[2]

2-**نظرية تضافر القرائن:** ذهب بعض الباحثين إلى تسمية العمل الذي قام به تمام حسان في القرائن بـــ "نظرية تضافر القرائن"، ومنهم "مصطفى حميدة" في قوله: "إني مقتنع تماما باتخاذ نظرية "تضافر القرائن منهجا في دراسة الجملة"[3]، وهناك من يضيف إلى هذه التسمية كلمة "النحوية" حتى تتخصص، حيث يقول أحمد الجندي: "ونظرية تضافر القرائن النحوية فكرة محكمة الوضع".[4]

3-**الوصف بالمدرسة:** وصف بعض الباحثين نظرية القرائن النحوية بالمدرسة، ومصطفى حميدة نتيجة لأستاذه وتأثره بهذه النظرية في بحثه أقر بأنه واحد من أتباع مدرسة تضافر القرائن.[5]

وقد ذكر خالد بسندي تسميات أخرى أطلقت على نظرية تمام حسان، منها: "فكرة تضافر القرائن" و "منهج القرائن النحوية" و "نظرية التعليق" وغيرها.[6]

---

[1] عبد الرحمن حسن العارف وآخرون: تمام حسان رائدا لغويا، ص : 44.

[2] المصدر نفسه، ص: 18.

[3] مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص: 87.

[4] عبد الرحمن حسن العارف وآخرون: تمام حسان رائدا لغويا، ص: 44.

[5] مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص: 06.

[6] خالد بسندي: نظرية القرائن في التحليل اللغوي، ص: 699.

ويبدو أن تسمية "نظرية تضافر القرائن النحوية" قد ارتكزت على مبحث مهم من مباحث النظرية، تمثل في التضافر الذي يعبر عن تعاون القرائن مع بعضها البعض لبلوغ الغاية المنوط بها، فهذه التسمية مستمدة من إطلاق الجزء على الكل، وصوغ التسميات على هذا النسق له مستنده ولكن يتحفظ على هذه التسمية من حيث عدم شمولها كل مباحث النظرية.

ووصف هذه النظرية بالمدرسة يبدو وصفا تنويهيا يحمل اعترافا يجهد تمام ولكن لا يعد وصفا علميا خاضعا لضوابط علمية ومنهجية[1]، وينبغي ألا يفهم من عدم إقرارنا وصف نظرية تمام بالمدرسة على أنه استنقاص لها أو لصاحبها، أو من باب تفضيل القديم على الحديث لقدمه، وإنما يكمن السبب في أنها تفتح باب وصف كل نظرية حديثة أو معاصرة بالمدرسة وسيؤدي ذلك إلى التعصب للأشخاص دون النظر في مدى مطابقة نتاجهم للمنهجية العلمية في التصنيف والتحليل، وهو موقف يأباه البحث العلمي، المستند للموضوعية.

فالتسمية التي ترتضيها لعمل تمام حسان في القرائن هي: نظرية القرائن النحوية"، ونعلل اختيارها بإيراد سببين:

- إن هذا العمل وإن بانت لنا بعض جذوره في التراث اللغوي العربي فإنها جاءت على شكل شذرات متفرقة، حاول تمام من خلال التتبع الجاد والتنضيد المنهجي أن يصوغها في قالب تنظيري خاضع لرؤى خاصة وتنضيد خاص أيضا، فاستحق جهده الوصف بالنظرية."[2]
- يبدو أن مصطلح "القرائن النحوية" شامل لكل مباحث النظرية، إذ لم يخص مبحثا دون آخر من مباحثها، وهو بذلك يوجه القارئ إلى النظرية بمجملها لا إلى جزء منها، وهذا جانب مهم في وضع التسميات والمصطلحات، وبعد بيان مفهوم القرينة وجذورها في التراث، والتطرق لتسمية نظرية الأستاذ تمام في القرائن النحوية نتوجه إلى عرض هذه القرائن.

---

[1] خديجة الحديثي: المدارس النحوية، دار الأمل، الأردن، ط3، سنة 2001، ص: 14 – 24، ورباح اليميني مفتاح: المدارس النحوية في نظر الدارسين المحدثين بين التأييد والرفض، دورية: دراسات أدبية، مركز البصرة، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص: 07 – 25.

[2] محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية الحديثة في التراث العربي، دار السلام، ط1، سنة 2006، ص: 17 – 22.

المبحث الثاني: عرض القرائن النحوية:

لقد ذُكِرَ آنفا أن تمام حسان أولى المعنى أهمية كبيرة في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، ويسوقه نحو ذلك الاهتمام رأيه في الدراسات اللغوية العربية التي يرى أنها اتسمت "بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا، فلم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعا لذلك وعلى استحياء".[1]

وقد أكد على حضور المعنى في عتبة عرض نظريته، حيث قام بتشقيق المعنى إلى ثلاثة أنواع:

1- **المعنى المعجمي:** وهو ذلك المعنى الذي تدل عليه الكلمة المفردة كما جاء في معاجم اللغة.

2- **المعنى المقامي:** وهو تلك المعاني التي يحملها الكلام من السياق أو المقام الاجتماعي الذي ورد فيه، ويسمى هذا المعنى بالمعنى الدلالي أيضا.

3- **المعنى الوظيفي:** ويشير إلى المعاني الصوتية والصرفية والنحوية للكلام.[2]

ويرى الأستاذ تمام أنه إذا اتضح المعنى الوظيفي أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعنى المعجمي أو المقامي، فهو يعتبر "المعنى الوظيفي الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق"[3]، وليؤكد نظرته هذه صاغ نصوصا هرائية[4]، تشتمل على حروف عربية منسوجة وفق الصيغ الصرفية والتراكيب العربية، ولكن كلماتها لا تدل على معنى معجمي، ومن تلك النصوص قوله:

قَاصَ التّجِينُ شِحَالَهُ بِتَرِيسِهِ الـــ فَاخِي فَلَمْ يَسْتَفِ بِطَاسِيَةِ الْبَرَنِ[5]

ويرى أن القارئ لهذا النص الهرائي بمجرد أن يقرأه يبدأ في إعرابه، على الرغم من أن كلماته ليس لها معنى في المعجم، ولكنها تحمل في طيها معنى وظيفيا.[6]

---

[1] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 12.

[2] المصدر نفسه، ص: 39 – 41.

[3] المصدر نفسه، ص: 182.

[4] تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص: 227. تمام حسان: القرائن النحوية وإطراح العامل، ص: 39.

[5] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 183

[6] تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص: 227.

ويلخص من هذا إلى أن العبارة المنقولة عن النحاة والتي تقول: "الإعراب فرع المعنى" تتصف بالعموم لعدم تخصيصها معنى معين، ولهذا فهي بحاجة إلى تعديل – في نظره – وقد كان تعديله لهذه المقولة نابعا من رأيه السالف الذكر الذي أقر فيه بإمكانية إعراب الجملة إذا اتضح المعنى الوظيفي، وقد ترجم هذا الرأي في مقولة: "الإعراب فرع المعنى الوظيفي"[1]، التي حملت تخصيصا لأحد أنواع المعاني السالفة من جهة، وقامت بالتقليل من أهمية المعنى المعجمي والدلالي في العملية الإعرابية من جهة أخرى.

أنواع القرائن النحوية:

قسم الأستاذ تمام القرائن – بصورة عامة – إلى ثلاثة أقسام، وهي القرائن المادية، والقرائن العقلية وقرائن التعليق.

وتنقسم قرائن التعليق – عنده – إلى قسمين:

- **قرائن حالية:** وتؤخذ من المقام.
- **قرائن مقالية:** وتؤخذ من المقال[2]، وهي التي تمثل القرائن النحوية المقصودة في هذا المبحث، وتنقسم إلى قسمين: قرائن معنوية، قرائن لفظية.

أولا: مفهوم القرينة المعنوية: هي العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر، ويرجع إدراك هذه القرائن المعنوية في العادة إلى وضوح قرينة السياق."[3]

وقد جاء ضمن القرائن المعنوية خمس قرائن، يضم بعضها فروعا، وهذه القرائن على ما يأتي:

1- قرينة الإسناد:

ذكر الشريف الجرجاني في تعريفاته مفهوما للإسناد – في اصطلاح النحاة – بأنه: "عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة"، وعرفه مهدي المخزومي بقوله: "هو عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه"[4]

---

[1] تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص: 228.

[2] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 190.

[3] تمام حسان: البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، ط2، 1420ه، ص: 11.

[4] شريف الجرجاني: التعريفات، اعتنى به مصطفى يعقوب، مؤسسة الحسني، ط1، 2006، ص: 28 – 29.

وانطلاقا من كونه عملية ذهنية عُدَّ من القرائن المعنوية التي تسعى إلى ربط أركان الجملة العربية مع بعضها بعض، حيث يقوم الإسناد بالربط بين "المبتدأ والخبر ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه"[1]

وقد تنبه نحاتنا القدامى لقرينة الإسناد ودورها في بناء الجملة منذ البدايات الأولى للتأليف النحوي، ونلمح ذلك عند سيبويه الذي أفرد مبحثا للإسناد، يقول فيه: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا"[2]

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن للإسناد أهمية كبيرة في بناء الجملة، ولكنه – في نظرهم – ليس دائم التحقق في كل الجمل، إذ هناك جملا غير إسنادية، قائمة على طرف واحد ومع ذلك هي مؤدية لمعناها، اعتمادا على قرائن الأحوال أو الموقف اللغوي".[3]

2- قرينة التخصيص:

تمثل قرينة التخصيص علاقة نحوية عامة تربط بين المعنى الإسنادي (الناتج من علاقة المسند بالمسند إليه في الجملة وبين طائفة من المنصوبات، حيث إن كل واحد من هذه المنصوبات هو في المعنى تخصيص لعموم معنى الإسناد في الجملة.[4]

وقرينة التخصيص "قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها"[5] وهي:

أ/ قرينة التعدية:

وهذه القرينة "إذا اتضحت كان في استطاعة السامع والمعرب أن يدركا معنى المفعول به ذلك أن التعدية في حقيقتها علاقة قائمة بين معنى الحدث الذي في جملة الإسناد وبين المنصوب المعين الذي نسميه المفعول به"[6]

---

[1] مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ص: 31.

[2] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 192 – 193.

[3] عمرو بن عثمان سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، 1408ه، ص:

[4] محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الفكر العربي، د ط، د ت، ص: 33. حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، دار الشروق، ط 1، 2001، ص:

[5] تمام حسان: البيان في روائع القرآن، ص: 11.

[6] تمام حسان: القرائن النحوية وإطراح العامل والإعراب بين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي، مج 11، ع1، 1974، ص: 43.

ويتجلى التخصيص بقرينة التعدية بضرب مثال: في **قوله تعالى: "وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ"**[1]، أسند الإرسال لله تعالى، وتعدى الفعل "**أرسل**" إلى مفعول به تمثل في كلمة "**طيرا**"، فساهمت هذه التعدية في تخصيص علاقة الإسناد، حيث بينت أن المرسل من الله عز وجل – في سياق السورة – هو الطير الأبابيل، دون غيره من الذوات.

وقد تفطن النحاة لدور قرينة التعدية في التخصيص، فابن السراج في سياق شرحه لمصطلح "المفعول به" أشار لذلك في قوله: "إنما قيل له مفعول به، لأنه لما قال القائل: ضرب، وقتل، قيل له: هذا الفعل بمن وقع؟ فقال: بزيد أو بعمرو فهذا إنما يكون في المتعدي"[2] فكأنه يقول: إن الفعل إذا كان متعديا فإنه يطلب مفعولا به بين علاقة الإسناد على من وقعت على وجه التخصيص.

ب/ قرينة الغائية: وتشتمل هذه القرينة على عدة أقسام، هي:

- **غائية السبب:** ويعبر عن هذه الغائية "بالمفعول لأجله" والسببية واضحة في "لأجله" إذ تعني بسببه.
- **غائية الزمان:** وهي المعنى الذي يعبر عنه بالفعل المضارع بعد لن وإذن وحتى، فأما "لن" فتفيد نفي الغاية الزمانية فإذا قلت "لن تطلع الشمس من الغرب" فالمعنى أن طلوعها منفي إلى آخر الزمان ولذلك تصحبها كلمة "أبدا"[3]، وهذا وفق رأي الزمخشري الذي يرى أن "لن" تفيد التأبيد[4].

وأما "إذن" فتحدد غاية زمانية يترتب عندها حدث على حدث آخر، تقول "أزورك" فأجيبك "إذن أكرمك" أي عند هذه الغاية الزمانية، وليس المقصود هنا "بسبب زيارتك"[5].

وتفيد "حتى" استمرار حدث إلى غاية زمانية أيضا، حيث يترتب عنها وجود حدث إلى غاية زمانية أيضا، ووجود حدث آخر بعده، تقول: "نم حتى يؤذن الفجر" فيكون المعنى طلب استمرار النوم حتى حدوث آذان الفجر".[6]

---

[1] سورة الفيل: الآية 03.

[2] ابن السراج: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الراسلة، ط4، ج1، 1994م، ص: 171.

[3] تمام حسان: القرائن النحوية وإطراح العامل، ص: 43.

[4] ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: 80.

[5] تمام حسان: القرائن النحوية وإطراح العامل، ص: 43 – 44.

[6] المصدر نفسه، ص: 44.

- **غائية المكان:** وهي المعنى الذي يعبّر عنه بالمضارع بعد "حتى" خاصة، إذ تقول: "سر حتى تصل إلى المدينة"، فالغائية تتمثل في الوصول إلى النقطة المكانية التي يبدأ عندها وجود المدينة[1]، وإن تبيان الأستاذ لهذه الأقسام المنضوية تحت قرينة الغائية هو الذي جعله يعدل عن تسمية هذه القرينة بقرينة السببية، لأن هذه القرينة الأخيرة قسم من أقسام القرينة الغائية.

ج/ القرينة المعية:

وتدل على "علاقة مصاحبة بين ما قبل الواو والمنصوب بعدها"[2]، وتأتي في اللغة العربية على الصور الآتية:

- مصاحبة معنى الحدث الذي في الإسناد للمفعول معه، نحو: "سرت ويمين الطريق".
- عدم مصاحبة ما قبل الواو لمعنى المضارع بعدها، نحو: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، ففيه النهي عن الجمع بين أكل السمك وشربا اللبن، وهي حاملة لمعنى المعية.
- مصاحبة مبتدأ لدخول واو المعية المذكورة بعده، نحو: "كل عامل وعمله"، فقد أغنت واو المعية وما بعدها في هذه الحالة عن الخبر، للدلالة على المعية.

د/ قرينة الطرفية: هي قرينة "على إرادة معنى المفعول فيه"[3]، ويعبر عن هذا المعنى بالظروف الأصلية، وهي تلك الظروف التي لا تجر لفظا ولا تنون تمكينا ولا تنادى، ولا تكون مسندا إليه ولا مضافا إليه، ولذلك لم يعدها الأستاذ تمام من الأسماء، وإنما عدها قسما خاصا من أقسام الكلم، وهو الظرف.[4]

والظروف الأصلية محدودة العدد، منها: إذا ومن وأيان للزمان، وحيث وأين وأنى للمكان، ويعبر عن قرينة الظرفية بالظروف المنقولة من أقسام الكلام الأخرى أيضا،

---

[1] تمام حسان: القرائن النحوية وإطراح العامل، ص: 44. ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: 339.

[2] المصدر نفسه، ص: 43 – 44.

[3] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 196.

[4] تمام حسان: القرائن النحوية وإطراح العامل، ص: 33.

ومنها، بعض المصادر وأسماء الجهات وأسماء الأوقات وأسماء المكان وأسماء مبهمة، وبعض الإشارات والحروف.[1]

ه- قرينة التأكيد والتحديد:

وهما "شقا قرينة دالة على المفعول المطلق"[2]، والمقصود بهما "تعزيز المعنى الذي يفيده الحدث في الفعل وذلك بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته"[3]، حيث يرد هذا المفعول المطلق لتأكيد الحدث، أو لتحديد النوع أو العدد.

ففي **قوله تعالى:** "**وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**"[4]، تعتب كلمة "**تَكْلِيمًا**" مفعول مطلق يفيد تأكيد الحدث "كَلَّمَ"، وفي قوله تعالى "**فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ**"[5]، أفاد المفعول المطلق "**أخذ عزيز**" تحديد نوع الأخذ. وأما في **قوله تعالى** "**وَحُمِلَتِ الأَرْضُ وَالجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً**"[6] فقد بين المفعول المطلق "**دَكَّةٌ**" عدد الدكّات بأنها دَكَّةٌ واحدة.

و/ قرينة الملابسة:

وهي قرينة معنوية وظيفتها تخصيص عموم الدلالة في الإسناد، من خلال بيان حال وهيئة المسند إليه في الجملة.[7]

وجاء مصطلح الملابسة ليبين تلك الهيئة المصاحبة للقيام بالحدث، ويعبر عن هذه القرينة بحال مفرد، نحو **قوله تعالى:** "**فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ**"[8] حيث بين الحال "**خائفا**" أن خروج موسى لابسه شعور بالخوف.

وقد يعبر عن هذه القرينة بجملة الحال المشتملة على واو تسمى واو الحال، كما في **قوله تعالى:** "**وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ القُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ**"[9]، حيث جاء

---

[1] تمام حسان: القرائن النحوية وإطراح العامل، ص: 32.

[2] المصدر نفسه، ص: 44 – 45.

[3] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 198.

[4] سورة النساء: الآية 146.

[5] سور القمر: الآية 42.

[6] سورة الحاقة: الآية 14.

[7] تمام حسان: القرينة في اللغة العربية، ص: 167.

[8] سورة القصص: الآية 21.

[9] سورة هود: الآية 102.

الحال جملة متمثلة في "**وهي ظالمة**"، وقد أفاد هذا الحال التخصيص، حيث بين أخذ الله سبحانه وتعالى للقرى مخصوص بتلبسها للظلم.

ز/ قرينة الإخراج: الإخراج قرينة على المستثنى بحيث "إذا أدرك السامع أو المعرب من الكلام معنى الإخراج أدرك أن ما قصد إخراجه فقد قصد استثناؤه"[1] مما سبق من إسناد.

ويشترط في الاستثناء الذي يفيد التخصيص بقرينة الإخراج أن يكون استثناء حقيقيا (أي المستثنى من جنس المستثنى منه)، وأما الاستثناء غير الحقيقي فلا يفيد التخصيص وإنما الاستدراك.[2]

ح/ قرينة التفسير: مصطلح التفسير أطلقه الفراء للدلالة على التمييز[3]، وبهذا فإن قرينة التفسير دالة على التمييز الذي يصار إليه هذا عند الحاجة إلى إيضاح مبهم، والمبهم الذي يفسره التمييز له عدة صور منها:

- **تفسير معنى الإسناد:** نحو **قوله تعالى:** "**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**"[4]، لقد أزال التمييز "شيبا" الإبهام الوارد في علاقة الإسناد "اشتعل الرأس"، بحيث إنه لو قطعت علاقة الإسناد عن التمييز لبقي السامع ينتظر لفظة تزيل الإبهام وتخصصه.
- **تفسير معنى التعدية:** نحو **قوله تعالى:** "**إِنِي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا**"[5]، لقد أزال التمييز "**كوكبا**" الإبهام الذي قد يرد في الذهن إذا اقتصر على علاقة الإسناد ومعنى التعدية.

---

[1] تمام حسان: القرائن النحوية وإطراح العامل، ص: 45.

[2] تمام حسان: القرينة في اللغة العربية، ص: 170 – 171.

[3] عوض القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، سنة 1981م، ص: 164.

[4] سورة مريم: الآية 04.

[5] سورة يوسف: الآية 04.

تفسير اسم مفرد دال على مقدار مبهم نحو: اشتريت صاعا تمرا، فالتمييز "تمرا" أزال الإبهام الذي في الصاع؛ لأن هذه الكلمة دالة على مقدار عام مبهم، لا يتضح كنهه إلا بذكر الشيء الذي حل فيه.

3-**قرينة المخالفة:** مصطلح المخالفة مأخوذ من عامل معنوي عند الكوفيين يسمى "الخلاف"[1]، وتدل قرينة المخالفة على طائفة من المنصوبات، يكون النصب فيها للمخالفة بين المنصوب في التركيب وبين مرفوع أو مخفوض يشبهه تماما في التركيب، بغية إرادة معنى آخر غير المعنى الذي في التركيب الذي يشبهه[2]، والمنصوبات التي تدل على المخالفة هي:

- **المختص:** نحو "**نحن العرب نكرم الضيف**" جاءت كلمة "**العرب**" منصوبة مخالفة للخبر في نحو "نحن العرب".

وقد لجأ الأستاذ تمام إلى القول بالمخالفة في بيان حركة المختص – وهي قرينة معنوية ليس لها تمثيل لفظي – نؤيا عن التقدير الذي فسر به النحاة معنى الاختصاص؛ حيث يجعلون الاسم المختص مفعولا لفعل محذوف تقديره "أخص" أو "أعني".[3]

- الفعل بعد أن المصدرية لمخالفته لما بعد أن المخففة من الثقيلة، نحو **قوله تعالى: "يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا"**[4]، فأن المصدرية نصبت الفعل الذي بعدها، وهذا أمر بين، ولكن كما يدعو إلى الاحتراز إمكانية ورود "**أن**" المخففة من الثقيلة، فتصبح مشابهة لـــ "**أن**" المصدرية في الشكل، ولأمن اللبس الذي قد يرد من تشابههما لجأ النحاة إلى القول بنصب الفعل الذي بعد أن المصدرية مخالفة للفعل الذي بعد أن المخففة من الثقيلة، والذي يأتي مرفوعا، كالفعل "سيكون" في **قوله تعالى: "عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى"**.[5]

---

[1] وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ط2، سنة 2006، ص: 73.

[2] المرجع نفسه، ص: 73. تمام حسان: نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية، مجلة اللسان العربي، الرباط، مج 11، ع1، 1974، ص: 286.

[3] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 200.

[4] سورة النساء: الآية 28.

[5] سورة المزمل: الآية 20.

- منصوب التعجب لمخالفته للفاعل المرفوع في نحو: "ما أحسنَ زيدُ".
- المنصوب بعد كم الاستفهامية مخالفة للمجرور بعد كم الخبرية.
- المصادر المنصوبة نحو: "سقيا لك ورعيا" لمخالفتها للمبتدآت من نوعها.
- المنصوب بعد المبتدأ على المعية لمخالفته للمعطوف على المبتدأ نحو: "أنا سائر والنيل".
- نصب بعض الأسماء في أساليب الإنشاء مخالفة لرفعها في الإسناد الخبري نحو: "رأسك والسيف".[1]

4- **قرينة النسبة:** هي قرينة كبرى تدخل تحتها قرائن معنوية فرعية، والنسبة قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضا، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية، والفرق بين قرينة التخصيص والنسبة أن هذه الأخيرة تفيد الإلحاق، وأما الأولى فتفيد التضييق.[2]

ويدخل تحت قرينة النسبة:

أ/ حروف الجر: الحرف عنصر أساسي من عناصر تأليف الجملة، إذ إن الجملة تتكون من كلمات ذات معان مختلفة، لا يمكن أن تؤدي معنى موحدا مفيدا للسامع ما لم ترتبط هذه الكلمات مع بعضها بعض[3]، والحرف هو العنصر الذي يساهم في ربطها، ولهذا سماه بعض النحاة رابطة[4]، وحروف الجر دالة على قرينة النسبة، حيث تقوم بربط ونسبة الكلمات إلى بعضها بعض، ولهذا الدور الذي تقوم به أطلق عليها تمام حسان مصطلح "حروف النسبة".[5]

وتظهر دلالة حروف الجر على النسبة في عدم استقلالها بالمفهومية، فهي كباقي الحروف في اللغة العربية لا يتحدد معناها، ولا تظهر وظيفتها وهي منفردة، وإنما تأخذ معناها إذا دخلت في علاقة نسبة مع الكلمات الأخرى في الجملة، هذا ما عناه النحاة حين قالوا:

---

[1] تمام حسان: القرائن النحوية وإطراح العامل، ص: 46.

[2] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 201.

[3] تمام حسان: القرينة في اللغة العربية، ص: 176.

[4] ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب، المكتبة المصرية، لبنان، د ط، 2004، ص: 37.

[5] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 203.

إن الحروف لا تدل على معنى في نفسها، وإنما تدل على معنى في غيرها.[1]

ومما يساهم في عد حروف الجر من الأنواع التي تدخل تحت قرينة النسبة – وهي قرينة معنوية – تلك المعاني التي يدل عليها كل حرف من حروف الجر، وقد توصل الأستاذ تمام من بيان النحاة لهذه المعاني إلى أنها تناهز تسعة وعشرين معنى لحروف الجر في عمومها.[2]

ب/ الإضافة:

تتبين دلالة الإضافة على معنى النسبة من خلال مفهومها، فهي تدل على ضم اسم إلى اسم، حيث يسمى الأول مضاف، والثاني مضاف إليه، ويصيران بالإضافة كالاسم الواحد.[3]

ومصطلح الضم مرادف لمصطلح النسبة، وقد ميز النحاة بين نوعين من الإضافة:

- **إضافة معنوية:** وتسمى الإضافة المحضة أو الحقيقية، وتفيد هذه الإضافة التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة، وتفيد التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة[4]. وهذه الإضافة هي المقصودة في الدلالة على قرينة النسبة.
- **إضافة لفظية:** وتسمى غير المحضة أيضا، ولا تفيد هذه الإضافة تخصيصا ولا تعريفا، وإنما تفيد التخفيف، وضابط هذه الإضافة أن يضاف الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله، على نحو ما في **قوله تعالى:** "**هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ**"[5]، فقد اشتملت "**بالغ الكعبة**" على مضاف ومضاف إليه، ولكن خلت من التعريف والدليل على ذلك أنها جاءت وصفا لكلمة "**هديا**" وهذه الكلمة نكرة، ما يعني أن وصفها نكرة أيضا[6]، ويدل هذا على أن النسبة في هذه الإضافة نسبة لفظية، ولذلك فهي ليست دالة على قرينة النسبة التي هي قرينة من القرائن المعنوية

---

[1] ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب، ص: 37.

[2] المرجع نفسه، ص: 203.

[3] أبو حمد القاسم الحريري: شرح ملحة الإعراب، تح: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، 2003، ص: 138.

[4] ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج3، ص: 37.

[5] سورة المائدة: الآية 95.

[6] أبو حمد القاسم الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص: 139.

5- **قرينة التبعية:** وهي "القرينة التي يفهم بها ارتباط التابع بالمتبوع"[1]، ويندرج تحتها أربع قرائن، وهي: النعت والعطف والتوكيد والبدل.[2]

وتقوم هذه القرنية بتوضيح معنى الجملة، وذلك من خلال "نقلها لإدراك الفكر من المجمل إلى المفصل ومن العموم إلى الخصوص".[3]

وسنضرب مثالا يبين ما ذكرنا، في **قوله تعالى:** "**يُوقِدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ**"[4]، كلمة **شجرة** جاءت نكرة عامة صادقة على كل جنس الشجر، ولكن لما أتبعت بنعت تخصصت دلالتها من عموم الشجر إلى شجرة مخصوصة موصوفة بالبركة.

هذه هي القرائن المعنوية عند تمام حسان، وسنعرض بعدها القرائن اللفظية.

ثانيا: القرائن اللفظية:

وهي عنصر من عناصر الكلام يستدل به على الوظائف النحوية، فيمكن الاسترشاد بها أن نقول هذا فاعل وذلك مفعول به أو غير ذلك[5]، وقد حدد تمام حسان ثماني قرائن لفظية، وهي:

1- قرينة العلامة الإعرابية:

لقد حظيت العلامة الإعرابية باهتمام كبير من قبل النحاة، وما كانت لتنال هذا الاهتمام لولا دورها الكبير في الدلالة على المعاني في التراكيب، وقد بين هذا الدور عبد القاهر الجرجاني في قوله "قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها"[6]، كما أن النحاة قد اختلفوا في الإعراب هل كان في كلام العرب أم لم يكن؟ وكان لقطرب ومن تبعه من القدماء والمحدثين كلام في إنكار أن تكون اللغة العربية قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات في تعيين المعاني النحوية[7]، أما بالنسبة لتمام حسان فإنه لم يلغ دلالة العلامة الإعرابية على المعاني مثلما فعل قطرب، كما أنه لم يخص بعض

---

[1] تمام حسان: القرائن النحوية وإطراح العامل، ص: 45.

[2] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 204.

[3] تمام حسان: القرينة في اللغة العربية، ص: 147.

[4] سورة النور: الآية 35.

[5] تمام حسان: البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، ط2، 1420، ص 10.

[6] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 55.

[7] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 205.

العلامات بالدلالة دون أخرى، ولم يحمل العلامة عبء بيان المعاني في التراكيب لوحدها، ولكنه ذهب إلى أنها قرينة مع غيرها من القرائن في الدلالة على المعاني النحوية وقد أبدى رأيه في قوله:

" لا أكاد أمل ترديد القول، إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت الاسم "تضافر القرائن"، وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها، سواء أكانت معنوية أم لفظية"، وبهذا يتضح أن العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها[1]، ومن أمثلة العلامة الإعرابية ما يلي: قالت العرب: "خرق الثوبَ المسمارُ" فاعتمدوا على القرينة المعنوية وهي الإسناد وأهملوا الحركة إذ لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب وإنما يسند إلى المسمار فعلم أيهما فاعل وأيهما مفعول[2] **وقوله تعالى: "لَكِنَ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ مِنْهُمْ المُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالمُقِيمِينَ الصَلَاةَ وَالمُؤْتُونَ الزَكَاةَ وَالمَؤْمِنُونَ بِاللهِ وَاليَوْمَ الآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا"**[3]، فلا يمكن أن نقول في "**المقيمين**" إلا أن قرينة التبعية التي تحققت بوضوح التعاطف قد أغنت عن العلامة الإعرابية ومثلا حين نستمع إلى نشرة الأنباء أو إلى خطيب أو متكلم أو معلق فإننا على الرغم ما نسمعه في النشرة أو الخطبة أو الكلام أو التعليق السياسي من أخطاء في الإعراب نفهم الكلام الذي يقال، ويستتبع ذلك بالضرورة أننا نفهم علاقات الكلمات بعضها مع بعض لا فرق في ذلك بين أمي منا ومثقف. فتعلم من قول المذيع مثلا: "أجمعت وكالات الأنباء أن الصين الشعبية أجرت اليوم تفجيرا نوويا" وندرك المعنى العام الذي ينبني على صلات الكلمات بعضها مع بعض دون الحاجة إلى التحليل ودون الحاجة إلى دلالة العلامات الإعرابية لأن قرائن أخرى قد أغنت عنها، ومن هذا نرى فداحة الخطأ الذي يكمن في اعتبار الحركات الإعرابية أهم ما في النحو العربي".[4]

---

[1] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 205 – 207.

[2] المرجع نفسه، ص: 234.

[3] سورة النساء: الآية 162.

[4] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 235 – 236.

1-**قرينة الرتبة:** تشير هذه القرينة إلى "موقع الكلمة في الترتيب الكلامي"[1]، وقد أولى النحاة القدامى هذه القرينة اهتماما في مؤلفاتهم، فقد عقد ابن جني في كتابه "الخصائص" فصلا في التقديم والتأخير تناول فيه الحديث عن رتبة ومواقع بعض الكلمات في التركيب العربي[2]، وتحدث أيضا عن بعض الحالات التي يتم فيها نقض المراتب إذ عرض هناك عارض[3]، وقد جاء الحديث عن الرتبة مفرقا في ثنايا الأبواب النحوية أيضا.

وقد أقر الأستاذ تمام بانتباه النحاة إلى هذه القرينة، حيث بين أن مصطلح الترتيب عند الجرجاني يحمل مدلولين: أولهما ما يدرسه النحاة تحت عنوان الرتبة، وثانيهما ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان التقديم والتأخير.[4]

وقد توصل الأستاذ من وقوفه على دراسة النحاة لرتبة الكلم في التركيب العربي إلى أن الرتبة تنقسم إلى قسمين هما:

أ- **رتبة محفوظة:** وتسمى بالملتزمة أيضا، وسميت بهذا الاسم لأنها إذا اختلت التركيب باختلالها، وقد أورد ابن جني بعض الأمثلة على بعض الرتب المحفوظة بين الكلمات في قوله: "ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول ولا الصفة على الموصوف ولا المبدل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه.[5]

ومن الرتب المحفوظة أيضا تقدم حرف الجر على المجرور، وأداة الاستثناء على المستثنى وحرف القسم على المقسم به واو المعية على المفعول معه والمضاف على المضاف إليه والفعل على الفاعل وغيرها.[6]

---

[1] فاضل مصطفى الساقي: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، القاهرة، د ط، سنة 1977م، ص: 186.

[2] ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط1، 2006، ص: 588 – 577.

[3] المرجع نفسه، ص: 239 – 243.

[4] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 207.

[5] ابن جني: الخصائص، ص: 560.

[6] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 207.

ب- **رتبة غير محفوظة:** وهي الرتبة التي قد تهدر إذا أمن اللبس أو اقتضى السياق تخلفها ولكنها تحفظ إذا توقف المعنى أو اقتضى السياق الاحتفاظ بها"[1]، وتسمى بالرتبة الحرة أيضا، وأخذت هذه التسمية بسبب ما تتيح من حرية في التركيب، ومن مظاهر حريتها تقد بعض العناصر على أخرى، وذلك على نوعين:[2]

- **أولهما:** يتقدم المتأخر ويبقى محافظا على وظيفته، كتقدم الخبر على المبتدأ، أو المفعول على الفاعل.
- **ثانيهما:** يتقدم المتأخر ولكنه لا يبقى على وظيفة التي كان عليها، بل ينتقل إلى وظيفة أخرى، كما في قول عزة:

لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل.

فقد نصبت كلمة "موحشا" على الحالية، حين تقدمت، ولول قال لمية طلل موحش لرفعت كلمة "موحش" على الصفة[3]

وقد تصبح الرتبة غير المحفوظة محفوظة إذا لم يؤمن اللبس، ومن ذلك رتبة الفاعل مع المفعول، هي رتبة غير محفوظة؛ إذ يجوز تقديم الفاعل على المفعول، ولكن قد يطرأ عليها ما يجعلها محفوظة، في نحو "أكرم موسى عيسى" فيجب تقديم المفعول على الفاعل، لغياب قرينة لفظية أو معنوية تبين الفاعل من المفعول.

ونخلص من دراسة قرينة الرتبة إلى عدة أمور منها:

- تقوم قرينة الرتبة على تعيين معنى الباب نحو تعيينها للفاعل لأنه يقع بعد الفعل بحسب الرتبة.
- إن الرتبة غير المحفوظة قد يدعو الحال إلى حفظها إذا لم يؤمن اللبس
- قرينة الرتبة أكثر ورودا مع المبنيات لخلو هذه الأخيرة من قرينة الإعراب التي تتيح لها حرية التقدم والتأخر

---

[1] تمام حسان: القرائن النحوية وإطراح العامل، ص: 50.

[2] محمد حمساة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة، ص: 314 – 315.

[3] أبو حمد القاسم الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص: 174 – 17

- إن قرينة الرتبة ما دامت علاقة بين جزئين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما على معناه فإنها تحيل على قرينة لفظية أخرى، وهي قرينة التضام[1]

2- قرينة التضام:

قرينة التضام قرينة لفظية تعني "استدعاء الكلمة كلمة أخرى في السياق أو الاستعمال"[2] إما على سبيل الافتقار كحرف العطف حين يستدعي المعطوف، وإما على سبيل التطلب كالفعل حين يتطلب الفاعل أو نائبه".[3]

- التضام بين حرف النداء والاسم، إذ يشترط مجيء اسم بعد حرف نداء يدعى المنادى.
- التضام بين اسم الموصول وصلته، إذ أن الأسماء الموصولة تفتقر إلى الدلالة بمفردها على المعنى ولذا تذكر صلة لها.
- التضام بين المضاف والمضاف إليه.
- فعل التعجب بحاجة إلى "ما التعجبية" في صيغة " ما أفعله" وإلى حرف الجر في صيغة "أفعل به"، وبغيرهما لا يتضح المعنى، وهذا دليل على وجود علاقة التضام.
- الأدوات جميعها تفتقر إلى ضمائم، فهي لا تؤدي معناها إلا مع ضمائمها، فلا فائدة لحرف الجر – مثلا – إلا مع المجرور، ولا لحرف العطف إلا مع المعطوف.[4]

ويظهر إيلاء النحاة لقرينة التضام أهمية كبيرة في نزوعهم إلى التقدير إذا ما حدث حذف أو استتار أحد المتضامين في الجملة، وتمام حسان أيضا – على الرغم من نفوره من التقدير – لم يجد بدًّا في قبول التقدير، ليبين أصالة قرينة التضام ويعزز خطرها في التركيب، يقول: "ولا شك أن التضام مبرر قبول التقدير سواء عند الاستتار، أو عند

---

[1] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 209 – 210. مصطفى فاضل الساقي: أقسام الكلام العربي، ص: 188– 189. تمام حسان: القرينة في اللغة العربية، ص: 108.

[2] تمام حسان: أقسام الكلام العربي، ص: 196.

[3] تمام حسان: القرائن النحوية وإطراح العامل، ص: 49.

[4] تمام حسان: القرائن النحوية وإطراح العامل، ص: 49. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 217 – 219. مصطفى فاضل الساقي: أقسام الكلام العربي، ص: 196– 199.

الحذف فالاستتار والحذف، إنما يكونان للعناصر التي تتطلبها عناصر أخرى فيكون هذا التطلب أساسا لقبول التقدير المستتر أو المحذوف"[1]، وهذا يدل على أن مسير النحاة إلى التقدير ليس عبثا ولا ترفا فكريا، بل له مستنده في منهجهم التقعيدي.

3- قرينة الربط:

قرينة لفظية تقوم بإنشاء "علاقة نحوية سياقية بين مكونات الجملة أو بين الجمل"[2]، وتعين على فهم المعنى باتصال أحد المترابطين في الجملة بالآخر.

وللربط بين عناصر الجملة وسائل بينها النحاة[3]، منها:

- **إعادة اللفظ:** وهو الأصل في الربط، ومثال هذا **قوله تعالى:** "**القَارِعَةُ مَا القَارِعَة**"[4]، حيث تم الربط بين المبتدأ "**القارعة**" وجملة الخبر "**ما القارعة**" بإعادة كلمة الحاقة نفسها، وعُدَّ الربط بإعادة اللفظ أصلا لأنه دال على الربط من غيره من الوسائل الأخرى.[5]

وقد يتم العدول عن إعادة اللفظ لسببين:

- كراهية الرتابة والإملال الذي يترتب على التكرار بصفة عامة.
- استعمال مبدأ الاختصار، والذي هو فرع على قاعدة طلب الخفة.[6]

- **عود الضمير:** ويكون "عوده على متقدم لفظا ورتبة أو لفظا دون رتبة أو رتبة دون لفظ، وقد يعود بعض الضمائر على متأخر لفظا ورتبة كضمير الشأن"[7]، كما في **قوله تعالى:** "**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**"[8]، إذ عاد الضمير "**هو**" على الخبر.

---

[1] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 224.

[2] مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص: 158.

[3] ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1، ص: 185.

[4] سورة القارعة: الآية 01.

[5] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص :244

[6] تمام حسان: مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص: 189 – 190.

[7] المرجع نفسه، ص: 215.

[8] سورة الصمد: الآية 01.

- **اسم الإشارة:** ومن الروابط أيضا اسم الإشارة، كما في **قوله تعالى:** "**وَلِبَاسُ التَقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ**"[1]، فقد ربط اسم الإشارة "ذلك" بين طرفي الجملة "**لباس التقوى**" والخبر المتمثل في كلمة "**خير**".
- **الحرف أو الأداة:** ويساهم الحرف في ربط كل ما يدخل في حيز الجملة من العناصر[2]، ومن ذلك الربط بين الشرط وجوابه بالغاء أو إذا الفجائية.

4- قرينة المطابقة:

ويقصد بها "إيجاد التجانس بين الضمائم النحوية من حيث العلامة والشخص والعدد والنوع والتعيين"[3]، وتعد قرينة المطابقة وسيلة من وسائل الربط، إذ "بدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصة منعزلا بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال".[4]

وتتم المطابقة في خمسة أمور، وهي:

- **المطابقة في العلامة الإعرابية:** وتبرز هذه المطابقة السمة السطحية للتركيب النحوي، وتتضح جليا في باب التوابع "النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل"، فمن دواعي تسميتها بهذا الاسم أنها تتبع ما قبلها في إعرابه على اختلاف مواقعه، محدثة بذلك تطابقا بين التابع والمتبوع من ناحية العلامة الإعرابية.
- **المطابقة في الشخص:** والمقصود بالشخص ضمائر المتكلم والخطاب والغيبة، ومثالها أن الفعل إذا كان نواة جملة خبرية مبتدؤها ضمير فإن الفعل لابد أن يطابق الضمير من حيث الشخص؛ بحيث لو كان الضمير ضمير خطاب فإن الفعل ينبغي أن يكون دالا على الخطاب أيضا، وهكذا.
- **المطابقة في العدد:** ويقصد بها المطابقة من ناحية الإفراد والتثنية والجمع بين الاسم والاسم، والاسم والصفة والضمير والمبتدأ والفعل الذي في جملة خبره، وغيرها.

---

[1] سورة الأعراف: الآية 26.

[2] تمام حسان: الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط1، سنة 2000 م، ص: 89.

[3] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص :213

[4] المصدر نفسه، ص: 213.

- **المطابقة في النوع:** وهي المطابقة من ناحية التذكير والتأنيث، و تكون أساسا بين الأسماء والصفات والضمائر بأنواعها، وبين هذه الأقسام والأفعال عند إسنادها إليها.
- **المطابقة في التعيين:** ويقصد بالتعيين التعريف والتنكير، ولا تكون المطابقة من هذه الناحية إلا بين الأسماء؛ لأن التعريف والتنكير مخصوص بها دون غيرها.[1]

5-**قرينة الصيغة:** وتشير هذه القرينة إلى "القالب الذي تصاغ الكلمات على قياسه"[2]، ويدخل تحتها موضوع الصرف بما يشتمل عليه من حديث عن الصيغة الصرفية والميزان الصرفي، وعن بنية الكلمة المفردة وما يكتنفها من جمود واشتقاق وتصرف أيضا.[3]

وتبين قرينة الصيغة خصائص صوغ الكلم الدالة على الأبواب النحوية، ومثال ذلك:

- صيغة الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل هي الاسم.
- المطلوب في التمييز أن يكون اسما نكرة جامدا.

ويتم التغيير في الصيغ من خلال الاعتماد على عنصرين هما: الأصول وهي الحروف الأساسية المكونة للكلمة، واصطلح عليها بـــ "فاء الكلمة وعينها ولامها"، والحركات القصيرة والطويلة التي لها دور كبير في تحديد صيغة الكلمة ومعناها الصرفي، فالفعل "كتب" قد يتغير بفعل الحركات الطويلة والقصيرة إلى "كتب، كتاب، كاتب، مكتوب، ... إلخ".[4]

وتجدر الإشارة إلى أن الصيغ الصرفية وثيقة الصلة بالعلاقات السياقية التي ترد فيها، ومثال ذلك:

---

[1] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 212.

[2] تمام حسان: أقسام الكلام العربي، ص: 189.

[3] تمام حسان: الخلاصة النحوية، ص: 39.

[4] تمام حسان: القرينة في اللغة العربية، ص: 69.

الفعل اللازم حينما يهمز أن يضعف يصير متعديا، والأفعال التي تدل بصيغتها الصرفية على المشاركة تتطلب فاعلا غير مفرد أو مفردين متعاطفين بالواو.[1]

6-**قرينة الآداة:** مصطلح الأداة كوفي، جرده الفراء في مقابل ما يسميه البصريون بحروف المعاني[2]، وما يميز مصطلح الأداة أنه لا يوقع في اللبس الذي يكتنف مصطلح الحرف، فهذا المصطلح الأخير إذا ما ورد على هذا النحو فإنه صادق على الحروف الهجائية وعلى حروف المعاني أيضا.

كما أن مصطلح الأداة أعم من الحرف، حيث يشمل باصطلاحه الحرف والاسم والفعل؛ لأن الأدوات في اللغة العربية ليست حروفا فحسب بل قد ترد أسماء وأفعالا، وأما مصطلح الحرف فإنه لا يفيد إلا الحرف وحده[3]. وتعرف الأداة بأنها "كلمة تؤدي وظيفة نحوية عامة، وهذه الوظيفة تتضح بالتعبير عن المعنى النحوي للجمل والأساليب"[4]، فالأداة تعتبر من أهم الوسائل التي تغير المعنى النحوي في الجملة العربية، وتشمل الأداة في اللغة العربية:

- ما يسمى عند النحاة بحروف المعاني.
- بقية أدوات الاستفهام التي كانت تعد عند النحاة من الأسماء، ومنها: من وما ومتى وأيان وأنّى ...
- بقية أدوات الشرط التي كانت تعد عند النحاة من الأسماء، ومنها: من ومهما وأنى ... إلخ.
- كان وكاد وأخواتهما، وكذلك ما التعجبية وكم الإخبارية.[5]

وترى "كوليزار عزيز" أن تناول النحاة للأدوات لم يكن تناولا منظما، بدليل أنها لم تدرس مجتمعة في باب مستقل، بل درست موزعة على أبواب النحو[6]، وهذا الرأي بحاجة إلى مناقشة؛ إذ تناول النحاة للأدوات موزعة على الأبواب النحوية – في نظري – تناول

---

[1] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 211.

[2] عوض القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص: 174.

[3] تمام حسان: القرينة في اللغة العربية، ص: 122.

[4] فاضل مصطفى الساقي: أقسام الكلام العربي، ص: 262.

[5] تمام حسان: القرينة في اللغة العربية، ص: 124.

[6] المرجع نفسه، ص: 264 – 265.

خاضع لمنهجية التبويب والسياق بحيث توضع الأداة في سياق الباب النحوي حتى يظهر دورها فيه، وهذه نظرة لها ما يعززها في الدراسات الحديثة، وبهذا ينتفي عن تناول النحاة للأدوات في ثنايا الأبواب وصف عدم الانتظام.

وإذا كانت الباحثة ترى أن تناول النحاة للأدوات يكون منظما، إذا كانت مجتمعة في باب مستقل، فيبدو أن النحاة لم يغفلوا هذه المنهجية أيضا، فالعمل الذي قام به ابن هشام من جمع لحروف المعاني المختلفة وترتيبها على حسب حروف المعجم، ثم القيام ببيان معانيها[1]، هو تناول للأدوات في باب مستقل ييسر على من يريد البحث عن معنى أداة من الأدوات دون عناء.

وبناء على ما ذكر فإن تناول النحاة للأدوات جاء على نمطين: تناول معجمي وتناول سياقي خاضع للأبواب، ولعل اقتصار نظر الباحثة على تناول النحاة للأدوات تناولا سياقيا هو الذي أدى بها إلى هذا الرأي.

7-**قرينة النغمة:** المقصود بها هو التنغيم، وهو "ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام"[2]، وللتنغيم دور كبير في الكشف عن دلالة الجملة وتفسيرها تفسيرا صحيحا.[3]

ويقوم التنغيم بوظيفة الترقيم في الكتابة، بل إن دلالته أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى لما فيه من ميزة الحياة (النطق) والتعبير بالحركة والدلالة على الموقف الاجتماعي الذي يرافق النطق بالجملة أو العبارة.[4]

ونظرا للعلاقة الوطيدة بين التنغيم والدلالة ساغ إفراده قرينة من القرائن اللفظية التي تسعى إلى توجيه السامع إلى المعنى المراد من الكلام، وساغ لنا أيضا أن نقول مع القائل: إن التغيم هدية علم الأصوات للنحو.[5]

---

[1] ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ج1، د ط، 2006، ص: 19.

[2] تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 198.

[3] سامي عوض النعامة: دور التنغيم في تحديد معنى الجملة، مجلة جامعة تشرين، مج28، ع1، 2006، ص: 97.

[4] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 226 – 227.

[5] شوكت عبد الرحمن درويش: الرخصة النحوية، المكتبة الوطنية، الأردن، د ط، 2004، ص: 240.

وأما عن بحث هذه القرينة في النصوص التراثية فإن هناك عائقا يحول دون ذلك، ويتمثل في وصول نصوص التراث مكتوبة فحرمنا بذلك من مسرح النصوص الحي الذي يمثل مقامها الاجتماعي، وما يصاحبه من ملابسات وظروف وأحوال[1]، ولذلك أصبح لزاما على الكاتب قبل إيراد نص أدبي أن يجتهد في إعادة تكوين هذا المقام والتعبير عنه بعلامات الترقيم[2]، وللتنغيم دلالات في الكلام، منها:

- **الدلالة على الحذف:** قد يلجأ المتكلم إلى حذف عنصر من عناصر الكلام إذا ما وجد قرينة من القرائن تعين على كشف هذا المحذوف، ومن القرائن الكاشفة للتنغيم، ومثل ذلك في قول عمر بن أبي ربيعة:

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ النَّجْمِ وَالحَصَى والتُّرَابِ.

فقد حذفت في قوله: "**تحبها**" أداة الاستفهام؛ إذا المراد "**أتحبها**"[3]، والذي سوغ هذا الحدف هو التنغيم بالنغمة الصاعدة على مقاطع كلمة "تحبها" للدلالة على الاستفهام فيها، وبهذا فإن التنغيم قد أغنى عن أداة الاستفهام وبقي معنى الاستفهام مفهوما منه.[4]

- **التمييز بين الأنماط التركيبية:** يساعد التنغيم على التفريق بين معاني الجمل التي يكون بينها تقارب من الناحية الشكلية، حيث يساهم في التفريق بين الإخبار والاستفهام والتعجب وغيرها.[5]

ومن الأبواب التي يمكن أن يكون للتنغيم أثر تمييزي فيها باب الاختصاص، ففي قولنا: "نحن – العرب – أكرم الناس أخلاقا" كلمة، العرب منصوبة على الاختصاص، ويظهر دور التنغيم في جعلها دالة على الاختصاص دون الخبرية، أن تنطق هذه الكلمة بنغمة صاعدة تفهم عند انتهاء الكلام، بينما لو كانت كلمة "العرب" خبرا لنطقت بنغمة

---

[1] حسام البهنساوي: الدراسات الصوتية عند علماء العرب والدرس الصوتي الحديث، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2005، ص: 236.

[2] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 227.

[3] ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص: 21.

[4] حسام البهنساوي: الدراسات الصوتية عند العلماء العرب، ص: 237.

[5] تمام حسان: القرينة في اللغة العربية، ص 55.

هابطة تدل على تمام الكلام[1]، ولا ينبغي أن نغفل دور العلامة الإعرابية في التمييز بين النمطين أيضا.

ونلمح في هذه القرائن النحوية أنها قد ضمت قرائن صوتية وصرفية ونحوية تكافلت مع بعضها من أجل الكشف على المعاني في التراكيب.

وتجدر الإشارة إلى أن تمام حسان عدل تصنيفه للقرائن في كتابه "الخلاصة النحوية" (سنة 2000)، حيث صنفها على ضوء أنظمة ومستويات التحليل اللغوي فنتج عن ذلك خمس قرائن:

- **قرينة صوتية:** وتمثلت في قرينة العلامة الإعرابية.
- **قرائن صرفية:** وجاء تحتها قرينة البنية والأداة.
- **قرائن علائقية (نحوية):** وشملت قرينة التضام والرتبة، وقرينة الربط.
- **قرائن سياقية:** وتعنى بدلالة اللفظ في سياقه اللغوي.
- **قرائن حالية:** وتعنى بالموقف اللغوي أو المقام.[2]

وقد استغنى تمام حسان في هذا التصنيف عن قرينة الإسناد والتخصيص والتبعية، وأما قرينة النسبة فقد دخلت ضمن القرائن الصرفية، كما أنه أدخل قرينة المطابقة ضمن قرينة الربط.

ولعل هذا التصنيف هو الذي استقر عليه الأستاذ بعد النظر في نقود الدارسين، وبعد سنوات من إعادة النظر في التصنيف الذي طرحه في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها.

---

[1] حسام البهنساوي: الدراسات الصوتية عند العلماء العرب، ص: 239.

[2] تمام حسان: الخلاصة النحوية، ص: 22 – 101.

المبحث الثالث: مبادئ نظرية القرائن النحوية

بعد أن عرضنا القرائن النحوية اللفظية منها والمعنوية نتناول مبدأي نظرية القرائن وهذان المبدآن هما: تضافر القرائن النحوية وترخصها.

أولا: مبدأ تضافر القرائن النحوية: يعني هذا المبدأ تعاون القرائن مع بعضها بعض لتجلية المعنى الوظيفي، وقد أراغ تمام حسان أن يكون هذا المبدأ الضربة القاضية في حلبة الصراع مع العامل النحوي؛ لأنه يخفف من سلطان قرينة العلامة الإعرابية، فهي – كما ذكرنا سالفا – لا تعدو أن تكون واحدة من القرائن التي تتعاون مع غيرها في بيان المعنى الوظيفي.[1]

ويريد أن يخلص من هذا إلى أن اهتمام النحاة بقرينة العلامة الإعرابية أكثر من غيرها هو الذي أسلمهم إلى القول بنظرية العامل وما أنجز عنها من تقدير، والقول بالشذوذ والندرة وغيرها، وبناء على هذا فإن إسقاط هذه النظرية وما أنجز عنها لا يمكن أن يتم إلا من خلال تخفيف العبء على قرينة العلامة الإعرابية يجعلها متضافرة مع غيرها من القرائن.

وقد التمس ما يعزز به أهمية هذا المبدأ في محاولته تبيان قصور العلامة الإعرابية عن الدلالة لوحدها إذا كان الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف؛ لأن العلامة الإعرابية في كل حالة من هذه الحالات لا تكون ظاهرة حتى يستفاد منها معنى الباب.[2]

وقد عدد الأستاذ تمام الخصائص التي امتاز بها هذا المبدأ، ليبرهن من خلالها على مدى قدرة نظرية القرائن النحوية في اسقاط نظرية العامل، وقيامها بديلا عنها، ومن تلك المزايا:

- إن القول بتضافر القرائن يزيل إشكال قصور العلامة الإعرابية عن الوفاء بالمعنى إذا كان الإعراب بالحذف أو التقدير أو لبيان المحل الإعرابي للجمل والمنيات.
- إن هذا المبدأ يولي اهتماما بكل القرائن وبالقسطاس، ولا يعطي العلامة الإعرابية أكثر مما يعطيه لأية قرينة أخرى.

---

[1] تمام حسان: القرائن اللغوية وإطراح العامل، ص: 62. تمام حسان: اجتهادات لغوية، ص: 98.

[2] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 205.

- لا يقر هذا المبدأ بتأثير العامل، ويظهر ذلك في رفضه لقول: مرفوع بكذا أو منصوب بكذا بل يكتفي ببيان العلامة فحسب.
- ينفي القول بتضافر الإعراب التقديري والمحلي؛ لأنه إذا ما عجزت العلامة الإعرابية عن أداء عملها، تعاونت بقية القرائن لتغطية عجزها، ولتجلية المعنى أيضا، وإن الأستاذ تمام ببيانه لهذه الأمور التي لم تشتملها نظرية العامل بحكم توقيرعا للعلامة الإعرابية، يكون قد وجد مسوغا تجابه به نظريته نظرية العامل وتتأسس به بديلا عنها. وسنضرب أمثلة نبين بها مبدأ التضافر علميا: في قولنا: "أَكْرَمَ سَعِيدُ عُمَرَا" و" أُكْرِمَ سَعِيدُ إِكْرَامَا". إننا إذا أردنا أن نبين الفرق بين المنصوبين في المثالين فإن الفارق لا يمكن في أن كلمة "عمرًا" اسم علم، وأن إكراما مصدر من مادة الفعل، وهذا الفرق عائد إلى قرينة البنية، ولكننا نجد أن العلاقة بين الفعل "أُكْرِمَ" و "عمرا" علاقة تعدية، ولكن العلاقة بين الفعل و المصدر هي علاقة تأكيد الحدث.

والقرائن التي تضافرت للدلالة على المفعول به "عمرا" في الجملة الأولى هي:

- **البنية:** حيث جاءت الكلمة على صيغة الاسم.
- **التعدية:** وتفهم بمجيء الكلمة ومفعولا به.
- **العلامة الإعرابية:** لو لم يكن منصوبا ما اتخذ صفة المفعولية.

والقرائن الدالة على المفعول المطلق "إكراما" في الجملة الثانية، هي:

- **البنية:** وقد تحقق لهذا المفعول المطلق منها أمران: المصدرية ومشاركة الفعل "أُكْرِمَ" في مادة اشتقاقه.
- **العلامة الإعرابية:** لو لم يكن منصوبا ما أخذ وظيفة المفعول المطلق.
- **التأكيد:** وهذا الأمر مفهوم من البنية ومن ترك تحديده بوصف أو عدد.[1]

ونأخذ مثالين آخرين نزيد بهما هذا المبدأ وضوحا: "فَتَحَ سالم الباب" و"فُتِحَ الباب".

القرائن التي تضافرت للدلالة على الفاعل "سالِمُ" في المثال الأول هي:

- **البنية:** أتى "سالم" على صيغة الأسماء، ولو يكن اسما ما صح أن يكون فاعلا.

---

[1] تمام حسان: القرائن النحوية، ص: 51.

- **العلامة الإعرابية:** جاء مرفوعا، وعلامة الرفع قرينة من قرائن الفاعل.
- **المطابقة:** لأن الفعل معه أسند إلى المذكر الغائب فكان ذلك قرينة على أن أحدهما للآخر، وتحققت بينهما المطابقة.
- **التّضام:** لأن الفعل يتطلب هذا الفاعل، فلو لم يكن مذكورا لجرى تقديره في الجملة وذلك حتى لا تتخرم قاعدة التضام التي تقول: "كل فعل لابد له من فاعل".
- **الرتبة:** هذا الاسم المرفوع جاء بعد الفعل فأعرب فاعلا، ولو سبق الفعل الفاعل
- لكان له إعراب آخر، ومن المعلوم أن رتبة تأخير الفاعل على فعله رتبة محفوظة ملتزمة[1]، تمنع الالتباس في أنواع الجمل.

وانطلاقا مما سبق فإن خلاصة مبدأ التضافر تتمثل في أن القرائن النحوية تتعاون مع بعضها بعض في بيان المعنى النحوي.

ثانيا: مبدأ الترخص في القرائن النحوية:

مفهوم الترخص: الرخصة أو الترخص هو إهدار القرينة وعدم الالتزام بها إذا أمن اللبس، انكالا على أن المعنى مفهوم بدونها، فإن لم يؤمن اللبس نسب الكلام إلى الخطأ لا إلى الترخص، ويساهم في هذا الترخص تضافر القرائن مع بعضها بعض، إذ إن تعدد القرائن على إرادة المعنى قد يجعل قرينة من القرائن زائدة عن مطالب وضوح المعنى لأن غيرها يمكن أن يغني عنها، وقد جاء مصطلح "الترخص" في كتب التراث بمصطلحات أخرى منها "التوسع" و "الضرورة" و "التوهم" وغيرها.[2]

يرى تمام أن الترخص منحصر في القرائن اللفظية ولا يشمل القرائن المعنوية، وذلك لأنها تدل على علاقة ومعنى وظيفي، ولا يعقل – في نظره – الترخص في العلاقات والوظائف.[3]

وسنورد بعض القرائن اللفظية متبعين بأمثلة تبين الترخص فيها:

---

[1] تمام حسان: القرائن النحوية، ص: 51 – 52.

[2] تمام حسان: مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص: 262 – 263. تمام حسان: البيان في روائع القرآن، ص: 12.

[3] تمام حسان: نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية لتطوير اللغة العربية، مجلة اللسان العربي، الرباط، مج11، ع1، 1974، ص: 287.

1- **الترخص في قرينة الرتبة:** لقد بينا من قبل أن الرتبة تنقسم إلى قسمين: غير محفوظة ومحفوظة، فأما الأولى فيستبعد تناول الترخص فيها لما تمتاز به من الحرية في التركيب، ولكن يبرز الترخص مع الرتبة المحفوظة التي ينبغي الالتزام بها في الأصل.

وقد تم العدول عن الرتبة المحفوظة في بعض التراكيب، ومنها ما جاء في قول الشاعر:

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ

إن الرتبة بين المعطوف والمعطوف عليه محفوظة ملتزمة، ولكن نجد في هذا البيت أن المعطوف "رحمة الله" قد تقدم على المعطوف عليه "السلام" وقد تأول النحاة بعض التأويلات رجاء إعادة التركيب إلى نسقه الأصلي، ولكن الأستاذ تمام يرى أن الذي أغنى عن الالتزام بالرتبة بين هذين المتعاطفين وجود قرائن أخرى منها:

- شهرة التعاطف بين المتعاطفين على نسق خاص حتى أصبحا كالمثل، وذلك يجعل القارئ ينتبه بسرعة لما يحدث فيهما من ترخص في الرتبة.
- حفظ الرتبة بين حرظ العطف والمعطوف "رحمة الله" دل على وجود معطف عليه حتى وإن عدل به عن رتبته الأصلية، كما ساهم في أمن الكلام من اللبس شيوع صيغة السلام.
- توسط المعطوف بين الخبر المقدم "عليك" والمبتدأ المؤخر "السلام" ما جعله في حيز الجملة.[1]

2- الترخص في قرينة الربط:

إن الأصل في التركيب العربي أن تكون أجزاؤه مترابطة مع بعضها بعض بعدة وسائل ذكرنا بعضها آنفا، ولكن قد يهدر الربط في بعض النصوص، من خلال إهدار وسائله، ومن الأمثلة على ذلك:

- حذف الضمير العائد، على نحو **قوله تعالى: "وَاتَّقُواْ يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسُ عَنْ نَّفْسٍ شَيْئًا".**[2]

---

[1] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 236.

[2] سورة البقرة: الآية 48.

فقد حذف في هذه الآية الضمير العائد على الموصوف "**يوما**" والتقدير "**لا تجزي فيه**"، والذي سوغ هذا الحذف وجود قرينة لها أثر في جعل الكلمات منسجمة ومترابطة مع بعضها بعض وهي قرينة التبعية بالنعت، التي ساهمت في الربط بين المنعوت "**يوما**" "**ولا تجزي نفس عن نفس شيئا**" على الرغم من غياب الضمير العائد على المنعوت.

3- الترخص في قرينة الأداة:

لم تسلم قرينة الأداة من الترخص أيضا، فقد وردت مهدورة في بعض النصوص، ومن أمثلة إهدارها:

- حذف الفاء الرابطة بين الشرط وجوابه، كقول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مُثْلَانُ

فقد حذف الشاعر الفاء، إذ أن أصل الكلام "من يفعل الحسنات فالله يشكرها"، ولكن الذي ساعد على إهدار الفاء هو وجود قرائن أخرى منها علاقة التضام الناشئة بين الشرط وجوابه، ودلت عليها قرينة الأداة المتمثلة في اسم الشرط "من"، وبتضافر هذه القرائن ساغ حذف الفاء الرابطة بين فعل الشرط وجوابه.

- حذف ياء النداء: قد تحذف أداة النداء إذا كان في السياق ما يدل عليها، ومن ذلك **في قوله تعالى** "**يُوسُفَ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا**"[1]، حيث يرى النحاة أن أداة النداء محذوفة في الصناعة النحوية والتقدير "**يا يوسف**"[2]، والذي سوغ حذفها في نظر نظرية القرائن النحوية وجود قرائن دلت عليها، منها قرينة التنغيم، حيث إن النطق بالآية بنغمة صاعدة وبقوة تغني عن النداء المحذوف، بل تعد النغمة هي الأداة المنطوقة تنغيما[3]، ويتعزز أثر التنغيم في الدلالة على الأداة المحذوفة في الآية، من خلال وصول القرآن إلينا عن طريق السماع جيلا عن جيل.

---

[1] سورة يوسف: الآية 29.

[2] الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 2001، ص: 435.

[3] حسام البهنساوي: الدراسات الصوتية عند العلماء العرب، ص: 240.

خاتمة

لقد سعى هذا البحث على امتداد فصوله إلى دراسة مناحي الفكر النحوي عند تمام حسان ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها ما يلي:

- يعد تمام حسان من الباحثين الرافضين لنظرية العامل، ومن الذين سعوا إلى إيجاد بديل عنها، والمتمثل في نظريته التي سماها بنظرية القرائن النحوية.
- لم تأت نظرية القرائن النحوية من دون بادرة سابقة، بل لها في التراث اللغوي جذور، وأبرزها نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني.
- لم يلغ تمام حسان دلالة العلامة الإعرابية على المعاني، كما أنه لم يخص بعض العلامات بالدلالة دون أخرى، ولم يحمل العلامة عبء بيان المعاني لوحدها، ولكنه ذهب إلى أنها قرينة تتعاون مع غيرها من القرائن في الدلالة على المعاني النحوية.
- لقد قصد الأستاذ تمام حسان من نظرية إلغاء العامل والإعرابين التقديري والمحلي أن تكون نظريته سبيلا إلى تيسير النحو تخليصه من الشوائب التي جعلت المتعلمين والمعلمين ينعتونه بالصعوبة والعسر.

وأخيرا أن هذا البحث نوافذ ومجلات بحثية خصبة من الممكن أن تكون لنا مشاريع علمية مستقبلية، وتتمثل هذه النوافذ في الالتفاتات إلى جوانب أخرى من الفكر النحوي عند الأستاذ تمام، كالخوض في جزئية من جزئيات نظرية القرائن النحوية والتوسع فيها، أو الغوص في الكتب النحوية التراثية لإكمال ما بدأه من التنظير لمبحث الاستصحاب النحوي بصبغة علمية.

ولا ندعي في بحثنا أننا قلنا الكلمة الفصل، ولا أننا قدمنا الصورة الوافية الكافية لفكر تمام حسان النحوي، بل ما قصدنا إليه في هذا البحث المتواضع هو أن تفتح نافذة من نوافذ الفكر النحوي عند هذا الباحث، نأمل أنْ تتلوها بحوث أخرى تسلط الضوء على جانب آخر من جوانب الفكر النحوي عند تمام حسان، وعند غيره من النحويين الذين أفادوا المكتبة النحوية العربية بجهودهم وبحوثهم العلمية.

قائمة المصادر والمراجع

1/ ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق : عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط4، ج1، 1999 م.

2/ ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط1 ، 2006 م.

3/ ابن منظور: لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، دط، د ت.

4/ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب، المكتبة العصرية، لبنان، د ط، 2004 م .

5/ ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ج1، د ط ، 2006 م.

6/ أبو محمد القاسم الحريري: شرح ملحة الإعراب، تح: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، 2003 م.

7/ أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 1999 م.

8/ تمام حسان: اجتهادات لغوية، عالم الكتب، ط1، 2007 م.

9/ تمام حسان: الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر الغوي عند العرب، عالم الكتب، د ط، 2000 م.

10/ تمام حسان: البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، ط2، 1420 ه.

11/ تمام حسان: الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط 1، 2000 م.

12/ تمام حسان: القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي، مج 11، ع 1، 1974 م.

13/ تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط4، 2000 م.

14/ تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000 م.

15/ تمام حسان: مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، ج1، ط1، 2006 م.

16/ تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دارٌ الثقافة، المغرب، د ط، 1986 م.

17/ تمام حسان: نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية، مجلة اللسان العربي، الرباط، مج 11، ع 1، 1974 م.

18/ حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربي المعاصرة، دراسة تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد، ط1، 2009 م.

19/ حسام البهنساوي: الدراسات الصوتية عند العلماء العرب و الدرس الصوتي الحديث، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ، ط1، 2005 م.

20/ حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، ط1، 2001 م.

21/ حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، دط، 1996 م.

22/ خالد بسندي: نظرية القرائن في التحليل اللغوي.

23/ خديجة الحديثي: المدارس النحوية، دار الأمل، الأردن، ط3، 2001 م.

24/ الخليل أحمد الفراهدي: العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج4، ط1، 2003 م.

25/ رباح اليميني مفتاح: المدارس النحوية في نظر الدارسين المحدثين بين التأييد والرفض، دورية: دراسات أدبية، مركز البصرة، دار الخلدونية، الجزائر، د ط، 2006 م.

26/ الزمخشري: الكشاف عند حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 2001 م.

27/ سامي عوض نعامة: دور التنغيم في تحديد معنى الجملة، مجلة جامعة تشرين، مج 28،ع1 ، 2006 م.

28/ الشريف الجرجاني: التعريفات.

29/ شوكت عبد الرحمان درويش: الرخصة النحوية، المكتبة الوطنية الأردن، د ط، 2004 م.

30/ عبد الرحمن حسن المعارف وآخرون: تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، ط1، 2002 م.

31/ عبد القاهر الجرجاني: العوامل المائة، عني به أنور الداغستاني، دار المناهج، ط1، 2009 م.

32/ عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، دار المدني، جدة، ط3، 1992 م.

33/ عمرو ابن عثمان سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، 1408 ه.

34/ عوض القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1981م.

35/ فاضل مصطفى الساقي: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط ،1977 م.

36/ كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، مكتبة النهضة المصرية، ط3، 2001 م.

37/ كوليزار كاكل عزيز: القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، الأردن، ط1، 2009 م.

38/ محمد جاد الرب: علم اللغة ونشأته وتطوره، دار المعارف، ط1، 1983 م.

39/ محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الفكر العربي، د ط، د ت.

40/ محمد عبد العزيز الدائم: النظرية اللغوية الحديثة في التراث العربي، دار السلام، ط1، 2006 م.

41/ مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، دار توبار، القاهرة، ط1، 1997 م.

42/ مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة – دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية – جامعة الحسن الثاني عين الشق المغرب، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 4، 1991 م.

43/ مهدي المخزومي: في النحو العربي ونقد وتوجيه، دار الزائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986 م.

44/ وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقد، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ط 2، 2006 م.

45/ وليد محمد مراد: نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند الجرجاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1983 م.

الفهرس

مقدمة.....أ، ب، ج

مدخل: تمام حسان: جهوده العلمية، منهجه ومصادره

أولا: مساره العلمي.....1

ثانيا: منهجه ومصادره.....5

الفصل الأول: مفهوم النظام النحوي عند تمام حسان وجذور نظرية القرائن

المبحث الأول: مفهوم النظام النحوي عند تمام حسان.....17

المبحث الثاني: جذور نظرية القرائن.....20

أولا: نظرية النظم عند عبد القادر الجرجاني.....20

ثانيا: التعليق.....22

المبحث الثالث: مفهوم القرينة.....28

الفصل الثاني: عرض القرائن النحوية وضبط مصطلح التسمية

المبحث الأول: ضبط تسمية الدراسة.....30

المبحث الثاني: عرض القرائن النحوية.....32

أولا: القرائن المعنوية.....33

1-قرينة الإسناد.....33

2- قرينة التخصيص.....34

3- قرينة المخالفة.....39

4-قرينة النسبة.....40

5-قرينة التبعية.....42

ثانيا: القرائن اللفظية.....42

1-قرينة العلامة الإعرابية.....42

2- قرينة الرتبة.....44

3-قرينة التضام.....46

4-قرينة الربط.....47

5-قرينة المطابقة.....48

6-قرينة الصيغة.....49
7-قرينة الأداة.....50
8-قرينة النغمة.....51
المبحث الثالث: مبادئ نظرية القرائن.....54
أولا: مبدأ تضافر القرائن.....54
ثانيا: مبدأ الترخص في القرائن النحوية.....56
خاتمة.....59
قائمة المصادر والمراجع.....61